الأمم المتحدة

A/62/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٢٤**

الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيلكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ١٠ و١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/62/138)

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن بيرو تابعت باهتمام كبير أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وتشكل هذه الهيئات هيكلا جديدا في إطار الأمم المتحدة.

وبيرو، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، تولي أهمية كبيرة للعمل الفعال الذي تضطلع به تلك الهيئة الاستشارية الحكومية الدولية الجديدة، أي لجنة بناء السلام. وبالتالي، نود أن نهنئ السفير إسماعيل غسبار مارتنز ممثل أنغولا على قيادته للأعمال الأولية للجنة التنظيمية ولعمل اللجنة ككل خلال مرحلة إطلاقها. وقد أظهر كياسة وعناية كبيرتين في إنجاز ذلك العمل. ونتمنى كل النجاح للمثل الدائم لليابان كرئيس للجنة خلال فترة ولايته.

وتسد هذه اللجنة فراغا في إطار المنظمة، مما يسمح للبلدان التي مرت بحالات الصراع ببناء فترة من الاستقرار والسلام المستدام. ولجنة بناء السلام أكثر من مجرد هيئة للتنسيق. وتكمن أهميتها الحقيقية في هدفها المتمثل في اعتماد استراتيجيات متكاملة لبناء السلام تنسق بها جهود الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن ترصد هذه الاستراتيجيات المتكاملة على أرض الواقع باستخدام مؤشرات كمية ونوعية، وبالمشاركة الفعالة لسلطات ومجتمع البلد المدرج في جدول الأعمال، نظرا لأن هذه الاستراتيجيات مسؤولة بالدرجة الأولى عن هذه الأنشطة. بالتالي، وكما شهدت اللجنة خلال عامها الأول من العمل، فإن تقدير أولويات البلد المستفيد نفسه يتسم بأهمية كبيرة.

إن غياب ثقافة للسلام، وانتشار العنف والتعسف في استخدام القوة، وإقصاء الأشخاص الأكثر ضعفا والأقليات،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبشكل عام، الاتجاه إلى أن يكون الدافع هو غريزة البقاء وحدها تشكل خصائص أصبحت دائمة وهيكلية في سياق الصراعات طويلة الأمد. وبغية مكافحة تلك الحالة، من الضروري إعادة بناء النسيج الاجتماعي وإرساء قيم ديمقراطية جديدة للتسامح والمشاركة، والتأكيد مجددا في عقول الأشخاص للفكرة التي مفادها أن الأمن ونوعية الحياة لا يمكن ترسيخهما إلا في السلام.

وتشكل المجالات المختلفة لبناء السلام كلا مترابطا ومتعدد الأبعاد لا بد من التعامل معه بعناية في كل حالة على حدة. ولا بد أن يعالج في أقرب وقت ممكن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن، وتحسين الإدارة العامة والاستخدام السليم للموارد الطبيعية، في جملة أمور، حالما يتم إنجاز مرحلة التغلب على العنف، حتى مع استمرار عمليات حفظ السلام والوصول إلى مستوى ملائم من الاستقرار.

واللجنة إذ تمضي قدما في مجال النظم والإجراءات والمنهجيات المتعلقة ببناء السلام في ما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها وبعد أن اتخذت خطوات هامة نحو اعتماد مبادئ توجيهية مؤقتة لمشاركة المجتمع المدني، عليها أن تسعى باستمرار إلى تحسين التنسيق في إطار الأمم المتحدة والهيئات الأخرى في إطار المنظومة، على النحو الذي يناسب إقامة علاقة بناءة وتعاونية. وفي الواقع، فإن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يضطلعان، في إطار ولايتيهما، بأدوار محددة في ما يتعلق ببناء السلام. وخير مثال على هذه الصلة المستمرة هو حالة بوروندي، حيث تلقى مجلس الأمن توصيات وإنذارا مبكرا ذا طابع محدد للغاية. ونرى أن من الضروري مواصلة العمل على هذا المنوال.

إن وفد بيرو يتابع باهتمام حالتي سيراليون وبوروندي، المدرجتين حاليا في جدول أعمال اللجنة. ويحدونا أمل صادق في أن تكلل هذه المساعي بالنجاح، لأن هذا هدف هام للغاية وسيكون سابقة قيمة حين النظر في إدراج بلدان أخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بمساعي ممثلي هولندا والنرويج، رئيسي التشكيلين القطريين المخصصين لسيراليون وبوروندي، ونرحب أيضا بالتزام حكومتي بوروندي وسيراليون ببناء السلام في بلديهما.

وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للجنة في تحديد المشاكل الحرجة ذات الصلة ببناء السلام، التي تتصل، بصورة عامة، بالأسباب العميقة الجذور للصراعات. والفشل في التصدي لهذه المشاكل يمكن أن يؤدي إلى تكرار اندلاع أعمال العنف والى التفكك. وبناء على الأشهر الأولى لعمل اللجنة والمعلومات القيمة التي نشأت من بعثاتها في الميدان، وضعت اللجنة إطارا استراتيجيا لبوروندي. كما أن إحراز تقدم في تحديد المجالات الحرجة بغية صياغة استراتيجية متكاملة أمر مهم في حالة سيراليون، التي أجرت من فورها انتخابات رئاسية وبرلمانية ناجحة. ويلي ذلك مرحلة تشكيل الاستراتيجية المتكاملة النهائية لبناء السلام، وربما الأمر الأصعب، تعزيز أثر اللجنة على أرض الواقع. وذلك أمر أساسي ولا يتطلب اتخاذ إجراء طويل الأجل فحسب، بل أيضا إنشاء مشاريع قصيرة الأجل ذات أثر ملموس وسريع يبعث الثقة لدى السكان.

وتتطلب مساعي اللجنة الدعم من الأطراف الفاعلة خارج الأمم المتحدة. وهنا، ينبغي أن نسترعي الانتباه إلى المشاركة الفعالة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن الأهمية بمكان أيضا إقناع المؤسسات الخاصة، الوطنية وعبر الوطنية على حد سواء، بضرورة المشاركة في المساعي الدولية لإعادة

بناء البلدان وتعزيز الإمكانية التي تمثلها عملية التعمير بالنسبة لها.

كما ترحب بيرو بالمبادرات الرامية إلى تعزيز أعمال اللجنة ونشرها على النحو المناسب وزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني وزيادة أثر أعمالها على أرض الواقع.

ولا يمكن التوصل إلى السلام الدائم، إذا لم يمض جنبا إلى جنب، وفي مرحلة مبكرة، مع الديمقراطية والشمول الاجتماعي والمؤسسات السليمة والاقتصاد المستدام. وتوفير الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة بشكل وثيق. وباختصار، هذه هي الروح التي يعمل بها بلدي في التزامه من خلال المبادرات البناءة بتعزيز الهيكل الجديد لبناء السلام التابع للأمم المتحدة.

وبهذا الإيمان، فإن بيرو، الملتزمة بشكل ثابت بتعزيز تعددية الأطراف وحفظ السلام، مرشحة لأن تصبح عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ونتعهد بمواصلة الإسهام في إطار اللجنة بتحقيق هذه المُثل السامية.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): تدعم نيوزيلندا بقوة دور لجنة بناء السلام في تنسيق أنشطة بناء السلام ما بعد الصراع وتكاملها. وظلت اللجنة دائما جزءا أساسيا من برنامج إصلاح الأمم المتحدة في نطاقه الأوسع. وبعد إنشائها، نأمل بأن تكون الاستجابة لحالات ما بعد الصراع أكثر شمولا، بما يفضي إلى سلام دائم.

وخلال العامين اللذين أعقبا اتفاق زعماء العالم على إنشاء لجنة بناء السلام، أُحرز تقدم كبير على صعيد تجهيز هذه الهيئة الجديدة للعمل بكامل طاقتها وبناء هيكل الدعم – الصندوق ومكتب الدعم. ويسرنا أن نلاحظ أن العمليات في بوروندي وسيراليون قد قطعت شوطا لا بأس به حتى الآن. بعد أن أُحيل هذان البلدان إلى اللجنة في عام ٢٠٠٦. ولكن اللجنة ما زالت تخطو خطواتها الأولى. ولن يتسنى استخلاص بعض الاستنتاجات بشأن فعّالية عمل اللجنة إلا بعد ظهور نتائج مشاريعها الأولى.

ونحن إذ نتطلع إلى المستقبل، ندرك أن مفتاح نجاح اللجنة الطويل الأجل يتمثل في قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة في عملياتها الفعلية. وفي ذلك الصدد، تهتم نيوزيلندا اهتماما خاصا بالتنسيق بين أنشطة لجنة بناء السلام وأنشطة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات العاملة في الميدان.

وبناء القدرات في حالات ما بعد الصراع ليس نشاطا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به وحدها. ومشاركة السلطات المحلية وكذلك اشتراك عناصر المجتمع المدني، في البلد وفي نيويورك، في أنشطة اللجنة سيكون هاما للغاية لنجاحها. وأهم من ذلك، ضمان التنسيق والاتساق مع وكالات المعونة الأخرى والمنظمات الدولية في الميدان. وسيظل تبادل المعلومات على نحو أكبر بين الشركاء في الميدان والمانحين وأعضاء اللجنة جزءا أساسيا في بناء الثقة المستمرة ودعم أعضاء الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، تأمل نيوزيلندا بأن إطلاق مبادرة ''أمم متحدة واحدة'' كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين الاتساق على نطاق المنظومة على المستوى القطري سوف يحسن عمليات الهيئة بدرجة أكبر.

وينطوي هذا العام على تحديات خاصة للجنة بناء السلام، ونحن نرحب بتعيين اليابان رئيسا جديدا. واليابان ستلعب دورا رئيسيا في رسم توجهات هذه الهيئة في المستقبل وتركيز عملها. وفي غضون هذا العام، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه اللجنة يتمثل في ضمان أن يكون لديها وضوح في الهدف وفهم جيد للبيئة في الميدان قبل بدء أنشطتها في بلدان جديدة. وستكون نيوزيلندا حذرة قبل القيام بأنشطة

في بلدان جديدة ما لم يكن هناك فهم واضح للدروس المستفادة من المراحل الأولى في عمليتي بوروندي وسيراليون.

وما برحت نيوزيلندا تدعم جهود الأمم المتحدة في مساعدة الدول الفتية والضعيفة لتحقيق السلام والازدهار. ونيوزيلندا، شأنها شأن الأمم المتحدة، لديها تاريخ طويل من المشاركة في عمليات بناء الدولة في تيمور – ليشتي وهي ملتزمة بنجاح تلك العملية. وكما دلت أحداث العام الماضي، فإن الطريق إلى الاستقرار والتنمية لن يكون سريعا أو خاليا من التحديات. ونأمل أن يستمر التزام الأمم المتحدة على الأجل الطويل. وربما يكون هناك، في نهاية المطاف، دور داعم للجنة بناء السلام، شريطة أن تكون هذه المساعدة مناسبة.

وكما ذكرت آنفا، هناك تحد آخر أمام اللجنة سيفرض عليها العمل جاهدة لتحقيق نتائج ملموسة في أول بلدين تضطلع بأنشطة فيهما. وبغية الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء، سيقتضي الأمر بذل جهود شاملة وإيجاد شراكات في الانتقال من الحرب إلى السلام. وستظل نيوزيلندا تتابع ما تحققه اللجنة من تقدم في هذا الصدد.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): خلال العام المنصرم، حققت لجنة بناء السلام نتائج هامة. وبالتأكيد لم تكن المهمة الموكلة إلينا في العام الماضي سهلة، إذ تعين إنشاء هيئة جديدة بالكامل، مع ما تبع ذلك من قواعد وإجراءات ومهام، في مجال على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لبلدان ما بعد الصراع.

لذلك، أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشيد بالرئاسة الأنغولية التي تمثلت في شخص السفير غسبار مارتنز وفريقه على العمل الرائع الذي قاموا به في قيادة عمل اللجنة خلال المراحل الأولى عندما كانت تُرسى اللبنات الأولى.

إن البرازيل لعلى يقين من أن الرئاسة اليابانية سوف تقود اللجنة إلى مزيد من المنجزات الأكثر طموحا. وأود أن أقول مرة أخرى إنه يسعدنا أيما سعادة أن نرى السفير تاكاسو على رأس هذه الهيئة الهامة، ومرة أخرى، أتعهد بتقديم دعمنا الكامل له في اضطلاعه بمسؤولياته.

ويقدم التقريران عن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام سردا دقيقا للأنشطة الرئيسية للجنة وأهم المسائل التي يتعين تناولها من الآن فصاعدا.

وتقّر البرازيل بالتقدم المحرز في إنشاء هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وفي ظل التنسيق الهولندي، شاركنا في تحديد المؤشرات الأساسية التي ستوجه عملنا في سيراليون. وتحت تنسيق النرويج، اتفقنا على وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام، ثبت أنها دليل مفيد على الطريق نحو توطيد دعائم السلام في بوروندي.

ومع ذلك، ما زال يتعين عمل الكثير. ولا بد للجنة من أن ترسخ هويتها، كهيئة هامة في أسرة الأمم المتحدة، بما لديها من ولاية ومكانة. وسيتعين عليها أن تبرهن على قيمتها المُضافة كونها أداة قادرة على تعبئة الموارد واستقطاب الشركاء المعنيين إلى العمل. وينبغي للجنة ألا تجازف بأن تكون مجرد هيئة أخرى في منظمة تزدحم بهياكل تقديم المعونة – ويجب ألا يُنظر إليها على أنها مؤسسة مكرّسة للمناقشات المفاهيمية التي قد لا تؤتي ثمارا أبدا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص، في هذا الإطار، لضرورة تعزيز التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى و مؤسسات بريتون وودز. وسيُقاس نجاح الهيئة بقدرتها على تحقيق فوائد ملموسة للبلدان قيد نظرها.

لذلك، وعندما يتعلق الأمر بتصور آلية مراقبة ومتابعة لاستراتيجيات اللجنة، يتعين أن يكون المرء حذرا جدا حتى لا يضع أعباء إضافية – مالية كانت أو بيروقراطية

– على البلدان المستفيدة. كما ينبغي لآلية المراقبة تلك أن تركّز على التزامات المانحين والشركاء لضمان أن تُترجم جهودنا المشتركة إلى نتائج ملموسة بالفعل.

وتؤيد البرازيل إصدار بيانات وتوصيات دورية في ظروف محددة – كما فعلنا في حالة الانتخابات في سيراليون وفي مواجهة التطورات الأخيرة في بوروندي. وينبغي للجنة بناء السلام أن تتحلى بالمرونة للاستجابة، بأشكال مختلفة، لما يقع من أحداث في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. واللجنة، إن فعلت ذلك، فإنها تعمل بالفعل كنظام إنذار مبكر يحول دون وقوع أي تدهور في الحالة الأمنية أو السياسية على الأرض.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على أداء صندوق بناء السلام في الأشهر الماضية. ويمكن للمشاريع التي تمت الموافقة على تنفيذها في بوروندي وسيراليون بالفعل أن تكون وسيلة لاجتذاب مزيد من الاستثمارات في مجالات هامة للغاية لعملية بناء السلام. كما ترحب البرازيل بإنشاء مرفق يكون بمثابة نافذة للطوارئ مما يمنح اللجنة سرعة الحركة الضرورية للاستجابة في الحالات الملحّة.

ونرحب بإعلان الأمين العام مؤخرا بأن ليبريا أيضا ستكون مؤهلة للحصول على الأموال من صندوق بناء السلام. ونأمل أن يتسنى توفير الموارد للبلدان الأخرى غير المدرجة حاليا في جدول أعمال لجنة بناء السلام، مثل هايتي، في أسرع وقت ممكن.

ولئن كنا نضع في الحسبان الفرق الواضح بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، فمن المهم النظر في فِكَر إبداعية لتحسين الحوار بينهما. والأعضاء ينبغي أن يكونوا أكثر إلماما بالمشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام، تمشيا مع الأولويات الموضوعة بموجب الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام والأولويات التي تحددها الحكومات في البلدان المستفيدة.

البرازيل تدعم نظر اللجنة في حالات بلدان جديدة. ونعلم أن اللجنة جاهزة للنمو. وينبغي لها أن تكون قادرة على التعامل مع الحالات الأخرى التي تتطلب منها الاهتمام والعمل. لكن من المهم، للقيام بذلك، جعل أساليب عملها أكثر سرعة وأكثر توجها نحو النتائج. وغني عن القول إن مكتب دعم لجنة بناء السلام ينبغي إعادة النظر في هيكله حتى يصبح متوافقا مع المتطلبات المتعاظمة. وعلى وجه الخصوص ندعم بقوة إدراج غينيا – بيساو في جدول أعمال اللجنة. وإن استقرارها السياسي اليافع وجهودها في سبيل التعمير الاقتصادي تحتاج إلى الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي. وإن لجنة بناء السلام ينبغي لها أن تقف إلى جانب غينيا – بيساو وأن تعالج الأولويات التي يحددها شعبها وحكومتها.

بناء السلام مجهود معقد جدا يجتذب حوله مجموعة متنوعة واسعة من العناصر في الميدان وفي الخارج. وبالتالي يصبح التنسيق في تطوير استراتيجيات الانتعاش حيويا. والبرازيل تؤمن بأن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن تضافر جهودها لتزويد لجنة بناء السلام بالسلطة الكافية حتى تضطلع بوظائفها على النحو الملائم.

البرازيل تتبنى أيضا وجهة النظر بأن الأخذ بنهج ناجح تجاه بناء السلام يتطلب منا إيلاء اهتمام مركز متواصل لتقوية المؤسسات الوطنية والنهوض بالمصالحة وإصلاح قطاعي العدل والأمن والنهوض بحقوق الإنسان إلى جانب أنشطة أخرى حاسمة الأهمية. لكن تلك الجهود يجب أن تقترن بأعمال للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وبالتسلح بالمبدأ الأساسي لمنظمة العمل الدولية المشهور، يمكن للمرء أن يقول إن الفقر في أي مكان تهديد للسلام والرخاء في كل مكان. وحيثما يسود الفقر تجد البلدان من الصعب عليها أن تحافظ على استقرارها. لذلك ينبغي لعمل لجنة بناء السلام أن يسمح بتوليد الثروة وخلق الوظائف وفتح الفرص الجديدة – حتى تتمكن البلدان المدرجة في جدول أعمالها من اختيار مسارها نحو السلام والرخاء.

السيد بلوص (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): الجمهورية التشيكية تعلن تأييدها للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية.

إن تأسيس لجنة بناء السلام كان إحدى أهم النتائج المهمة لإصلاح الأمم المتحدة المتوخاة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ (القرار ٢/٦٠). وإن التقرير الأول عن عمل وأنشطة لجنة بناء السلام (A/62/137) يوثق العمل الهام المنجز أثناء السنة الأولى من عمر اللجنة. وقد تشرفت الجمهورية التشيكية بعضوية لجنة بناء السلام منذ بداية هذه السنة، واضطلعت بدور نشيط في عمل اللجنة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير الأنغولي إسماعيل غسبار مارتنز على عمله أول رئيس للجنة بناء السلام. فبفضل توجيهه أحرزت اللجنة نتائج مهمة كثيرة. ووفدي يثق ثقة تامة بأن خلفه، السفير الياباني يوكيو تكاسو، سيبني على تلك الأسس المتينة ويطورها.

لقد ساهم بلدي بصندوق بناء السلام ويسعدنا أن تكون أول المشاريع التي تم تمويلها من الصندوق قيد التنفيذ. وسنقدر أكثر لو كانت استجابة الصندوق في المستقبل أسرع تجاه الحالة في الميدان، ولو اتسم التعاون بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بكفاءة أكبر استنادا إلى التبادل المنتظم للمعلومات.

عملية بناء السلام عملية واسعة جدا تتألف من تأهيل وتعمير الأسس الاجتماعية – الاقتصادية كافة. إنها تشمل مهام سياسية ملحة لاستعادة سيادة القانون، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، والبدء في الإصلاح الاقتصادي، وكذلك تنمية النظامين التعليمي والصحي. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وغيرها، أن تؤدي دورا نشيطا في تلك الجهود. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي مهامها ككيان واحد في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وإحدى أكثر المهام إلحاحا أمام لجنة بناء السلام في المستقبل القريب ستكون النهوض بالتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

إن الجمهورية التشيكية تعتبر إصلاح القطاع الأمني أحد الأجزاء المهمة جدا من عملية بناء السلام. ولن يتيسر البدء بالانتعاش الاقتصادي والاجتماعي من دون إصلاح قطاع الأمن ومن دون خلق الظروف المستقرة لتنمية مجتمع ديمقراطي وفرض سيادة القانون. كما أن التسريح ومكافحة انتشار الأسلحة الصغير والأسلحة الخفيفة غير المشروعة يتسمان بأهمية حاسمة. وقد قدمت الجمهورية التشيكية مؤخرا مساهمة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لحلقة عمل إقليمية للبلدان الأفريقية ستنظمها إدارة شؤون نزع السلاح في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في أديس أبابا. وحلقة العمل هذه جزء من مشروع أوسع يستهدف بناء القدرة على تنفيذ الصكوك الدولية الخاصة بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وإن المساهمة المالية للجمهورية التشيكية جزء من تعاونها الطويل الأمد مع الأمم المتحدة، وستواصله في المستقبل أيضا.

لقد كرست لجنة بناء السلام في السنة الأولى من وجودها شديد اهتمامها للبلدين المدرجين على جدول أعمالها: بوروندي وسيراليون. وإننا نقدر تقديرا كبيرا العمل الهائل الذي اضطلع به رئيسا التشكيلتين القطريتين، السفير يوهان لوفلد والسفير فرانك ميور.

لقد آن الأوان لإدراج بلدان أخرى في جدول الأعمال. وقد تمت الإشارة إلى غينيا - بيساو وتيمور - ليشتي وهايتي في هذا الصدد. وعند تقرير أي البلدان ينبغي إدراجه في جدول الأعمال ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للبلدان، وحالتها الفعلية والدور الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تؤديه في جهودها لبناء السلام. إن قرارنا يجب ألا يكون مقيدا بالقدرات التنظيمية للجنة بناء السلام وإنما يجب أن يستند إلى الحاجات الفعلية للبلدان المعنية.

سنة واحدة لا تكفي لإجراء تقييم مستفيض ونهائي. وإن توقعاتنا لعمل لجنة بناء السلام كانت عالية جدا و لم يتسن إنجاز كل ما كنا نتمناه في السنة الأولى. لكننا يجب أن نتحلى بالواقعية. إن لجنة بناء السلام بدأت للتو أعمالها وقد تعين عليها أن تتعامل مع كثير من المهام التنظيمية الضرورية، مثل تعريف أساليب عملها، واعتماد النظام الداخلي ووضع المبادئ الإرشادية لمشاركة المجتمع المدني. لذا نأمل أن تتمكن لجنة بناء السلام في المستقبل القريب من إيجاد الطرائق التي تسمح بالمشاركة الكاملة لكيانات مثل الجماعة الأوروبية، في جلساتها، مما يسمح بالانخراط التام لهذا المتبرع الأكبر لأنشطة بناء السلام.

لجنة بناء السلام الآن في موقف أفضل بكثير من السابق للتركيز على عملها بشأن الحاجات الفعلية للبلدان المعنية وشعوبها. لذلك نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل. ونحن مقتنعون بأن لجنة بناء السلام ستبرهن بوضوح في وقت قريب على إمكانياتها الكاملة لمنفعة الناس في الميدان.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): تود إيطاليا أن تشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة المشتركة التي تتيح فرصة لتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء بشأن عمل ومنظور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وإيطاليا تؤيد البيان الذي ألقاه رئيس الإتحاد الأوروبي، وترغب في التركيز على بضع مسائل أخرى قد تساعد في توجيه المناقشة صوب اتخاذ خطوات ملموسة.

بفضل جهود الرئيسين، أولا أنغولا ثم اليابان، يمكننا أن نتحقق الآن من المنجزات الملموسة للجنة في هذه السنة الأولى من نشاطها. البدايات ليست أبدا سهلة، ولكن اللجنة نجحت في بناء مصداقيتها باعتماد أنظمة وأساليب للعمل، ووضع استراتيجيات التنفيذ للبلدان المدرجة في جدول الأعمال وإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة بجمعها والعمل صوب نفس الأهداف من أجل تفادي تبذير الموارد وتداخل البرامج.

وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية إدراج الجماعة الأوروبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في التشكيلات المحددة البلدان، ونتطلع قدما الآن لحل للتمثيل الوافي للاتحاد الأوروبي.

وفي عمليات التثبيت فإن إشراك المجتمع المدني ضروري. بعد اعتماد المبادئ التوجيهية للمشاركة في عمل اللجنة نتوقع الآن اتخاذ سياسة نشيطة يمكنها أن تعزز العلاقة وتجعلها سلسة.

ونود أن نعرب عن امتناننا لهولندا والنرويج بصفتهما الرئيسين والمنسقين للتشكيلات المحددة البلدان، اللذين شجعا العمل صوب اعتماد استراتيجيات بناء السلام المتكاملة.

يجب علينا الآن أن نعمل لوضع آلية لرصد وتعقب اهتمامات واتجاهات عملية بناء السلام، وتعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وبالإشادة بجهود السلفادور بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، نرغب في التأكيد على الإمكان العظيم لهذا الفريق في تقديم المساعدة للجنة بناء السلام لتحسين تنسيق أعمالها عن طريق زيادة فعالية معالجة المواضيع.

بعد سنة نحن على استعداد للتحرك قدما، بانين على ما أنجزناه ومتصدين لتحديات جديدة بطريقة خلاقة ومرنة قد تساعد في وضع سياسات تناسب حالات مختلفة.

وينبغي للجنة الآن أن ترقى إلى مستوى طموحاتها التي ألهمت إنشاءها وصاغت جدول أعمال متنوعا بالنظر إلى عمليات السلام في مجموعها. ولا يمكننا أن ننشئ بعثات لحفظ السلام بدون أن نتوخى، من البداية، استراتيجيات لبناء السلام. وما أقصده هو أن اللجنة ينبغي لها أن تبدأ التفكير مليا في كيفية تحسين نهجها حيال العملية برمتها باتخاذ دور أكثر نشاطا، ضمن شاشة رادار أوسع، إن جاز التعبير، من أجل ضمان قدر أكبر من استمرار ما يقوم المجتمع الدولي بإنجازه، وما يقصد إنجازه، من أجل جعل بلد مستقرا. ووفقا لهذا النهج، قد تصبح اللجنة ما يشبه هيئة دائمة لمراقبة بلدان جديدة في طريقها صوب الخروج من مرحلة الصراع الفوري والعمل مع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام وكامل منظومة الأمم المتحدة لتكون على استعداد، عند الطلب، للتصدي للحالات الحرجة. ينبغي القيام بذلك بدلا من الانتظار ببساطة حتى تعرض هذه الحالات على اللجنة، كما هي الحال الآن، ما يفضي إلى خسارة الوقت، وبالتالي، فقد الفعالية والنجاعة.

والعملية برمتها التي تكون اللجنة في صميمها ينبغي تصورها على أنها سباق تناوب بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة. وإذا لم نفكر في عمليات التخطيط المتكاملة جازفنا بالفشل، وتبديد جهودنا والعودة إلى الصراع.

أخيرا، اللجنة تتجاوز كونها مؤتمرا للجهات المانحة. وإذا كان من الحقيقي أن الموارد تمس الحاجة إليها على نحو كبير فإن من الأكثر أهمية ضمان الاستعمال الأمثل الممكن لهذه الموارد ومحاولة تحقيق التمويل الممكن التنبؤ به للتدخلات على الأمدين المتوسط والطويل.

ويمكن لاستعمال صندوق بناء السلام أن يساعد في ردم بعض الفجوات. يجب توفير التكامل مع أهداف اللجنة الاستراتيجية، ولكننا نعي أن الهيئتين أداتان مختلفتان، والواحدة منهما لا تحل محل الأخرى.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنه لشرف بالنسبة إلى بلدي أن يكون عضوا في لجنة بناء السلام في دورتها الأولى. من البداية أدت كرواتيا دورا رائدا، مع جهات صديقة أخرى حيال المبادرة، في دعم قضية إنشاء اللجنة بوصفها هيئة فعالة وشفافة تكون لجميع الدول الأعضاء فرصة للعضوية فيها. واعتقدنا في ذلك الوقت، وما نزال نعتقد الآن، بأنه قبل إنشاء اللجنة، كانت أداة حيوية مفتقدة في ترسانة الأمم المتحدة. والآن، مع صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، تشكل اللجنة صرح الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه لبناء السلام.

وتود كرواتيا أن تؤكد أنها تؤيد البيان الشامل والموضوعي الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، ولكننا نريد أيضا أن نعرب عن بعض آرائنا في منجزات اللجنة في السنة المنصرمة.

واليوم، في الجمعية العامة، معروض علينا تقرير اللجنة وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام. وبوصفنا عضوا بالغ النشاط في اللجنة نعتقد بأن التقرير يعكس بدقة جو التعاون والمنجزات خلال السنة الأولى من وجود اللجنة. ونرى أن التقرير ينبغي ألا يكون مجرد سجل لوقائع جلساتنا، بل أن يكون، بدلا من ذلك، وثيقة تسجل منجزاتنا وتحدد هوية التحديات التي تواجهنا.

والسنة الأولى من العمل شهدت تقدما هاما جديدا في محاولة تحقيق الاتساق والتنسيق في بناء السلام، وبخاصة عن طريق أثره في الميدان بالنسبة إلى البلدين المدرجين في الوقت الراهن في جدول أعمالها، بوروندي وسيراليون. ولم يكن الأمر سهلا وقد واجهتنا التحديات المؤسسية والموضوعية.

بيد أنه أُنجز عدد من الأشياء. وضعت اللجنة أنظمتها وإجراءاتها، والمبادئ التوجيهية لمشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة ومختلف أساليب قيامها بعملها. ولكن قبل كل شيء اعتمدت اللجنة وثيقة الأمم المتحدة الأولى لبناء السلام، والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، وقد قطعت شوطا طويلا في وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق المتعلق بسيراليون.

لقد نجحت في حشد جهود جميع أصحاب المصلحة في بوروندي وسيراليون حول الأولويات التي وُضعت لعملية بناء السلام في البلدين كليهما. لقد كان ذلك منجزا كبيرا، لأن الملكية الوطنية بمشاركة جميع الجهات الشريكة وصاحبة المصلحة عامل أساسي لنجاح بناء السلام والتنمية المستدامة.

بيد أن ثمة قدرا كبيرا من العمل الذي ينبغي القيام به. اللجنة بحاجة إلى وضع آليات التعقب والرصد لقياس تنفيذ استراتيجيات بناء السلام المتكاملة. ولتحقيق ذلك، ينبغي القيام بمسح كامل لأنشطة جارية ومخططة لجميع الجهات الشريكة. ولتحقيق النجاح لذلك، من الضروري إيجاد التناغم فيما بين جميع جهود بناء السلام. وخلال مدة عضويتنا البالغة سنة واحدة أقررنا بأهمية البعثات الميدانية، وينبغي لنا أن ننظر في سبل تمويلها. وإذ راعينا تجربتنا، أيدنا الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. إنه منتدى هام آخر يعطي أعضاء اللجنة فرصة لتشاطر التجارب. وهذه الممارسة تنبغي مواصلتها وزيادة تطويرها ابتغاء مساعدة البلدان المدرجة في برنامج اللجنة. ولا يمكننا أيضا أن نبالغ في التأكيد على الأهمية البالغة لتنسيق هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع اللجنة.

دعوني أتناول الآن صندوق بناء السلام. وكرواتيا أحد المؤسسين للصندوق، ومن دواعي شرفها أن تكون عضوا في مجلسه الاستشاري. ولدينا سعادة بالغة برؤيتنا البدء بدفع المدفوعات الأولى وبأن الجلسة الناجحة الأولى للمجلس الاستشاري جرت في أيلول/سبتمبر. ونرى أن المساهمات في الصندوق ينبغي أن تستمر بطريقة يمكن التنبؤ بها ابتغاء بلوغ حد التمويل البالغ ٢٥٠ مليون دولار.

ومن المؤكد أن كرواتيا ستواصل الإسهام بقدر ما تستطيع. ونأمل أن يتم تحسين آليات الصرف ليتمكن الصندوق من القيام بدوره كعنصر حفز للتمويل في حالات الطوارئ. إلا أن ألتمويل على الأجل الطويل يتعين أن يأتي من مصادر أخرى.

لم يمض سوى عام واحد على بدء لجنة بناء السلام عملها. ولدينا اعتقاد قوي أنها حققت الشيء الكثير كهيئة جديدة من هيئات الأمم المتحدة. إذ أنها تغطي مناطق لدى العديد من بلدانها وجهات نظر مختلفة بشأن ما ينبغي أن يكون الغرض من هذه الهيئة. بيد أنه استثمر قدر كبير من الطاقة الإيجابية والتفهم لضمان أن تبدأ اللجنة بداية جيدة

ومنتجة. ونحن من بين الذين يؤمنون إيماناً قوياً بعمل لجنة بناء السلام الموجه لتحقيق نتائج، كما أننا من بين الذين يدركون بألم مدى صعوبة تحقيق هذا الهدف. وتقييمنا الإيجابي لعمل لجنة بناء السلام في عامها الأول ينبثق من اعتقادنا أنها ابتدأت بالسير في الاتجاه الصحيح بإحداثها تأثيراً حقيقياً وتحسيناً حقيقياً على الأرض.

ومع أن كرواتيا لم تعد عضواً في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فإنها لا تزال عضواً في الاجتماع المخصص لبلد معين المعني ببوروندي، وستظل تتشاطر تجربتها والدروس التي تعلمتها من الانتعاش بعد الخروج من الصراع، وستحاول المساعدة على إحداث تأثير حقيقي على الأرض.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إننا مستعدون لاستخدام خبرتنا القيمة، التي اكتسبناها من عضوية لجنة بناء السلام في عامها الأول، في سياقات أخرى في الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن، الذي ستترشح كرواتيا في الانتخابات التي ستجرى في الأسابيع القادمة للحصول على مقعد فيه.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): تدعم كندا بقوة لجنة بناء السلام وتعتقد أن لها دوراً مهماً جداً لنقل المجتمع الدولي إلى ما بعد الجهود المخصصة لبناء السلام. ويتعين علينا معاً أن ننتقل إلى حالات تصدي أكثر تنظيماً واتساقاً لتلبية احتياجات حالات ما بعد الخروج من الصراع ليتسنى بناء سلام دائم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سفير أنغولا غسبار مارتنز، رئيس لجنة بناء السلام الذي انتهت مدة ولايته. ونتقدم إليه بالشكر على عمله المتفاني أثناء مرحلة تشكيل اللجنة. ونود أيضاً أن نشيد بعمل ودور مكتب دعم بناء السلام، بقيادة مساعد الأمين العام ماكاسكي الماهرة. وقد أنجز الشيء الكثير في السنة الأولى من العمليات. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ترحب كندا بترؤس اليابان للجنة بناء السلام، وتتطلع إلى العمل مع اليابان لضمان استمرار التقدم.

وقد سرّ كندا جداً أن تلاحظ أن الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، المتعلقة ببوروندي وسيراليون، حددت الأولويات الرئيسية للمساعدة التي ستقدمها اللجنة. وقد أُعلن أن البلدين مؤهلان لتلقي المساعدة من صندوق بناء السلام. ويحدونا الأمل في أن العمل الذي تقوم به اللجنة، دعماً لاستراتيجيات بناء السلام الوطنية لسيراليون وبوروندي، سيؤدي إلى بناء الخبرة وتطوير أدوات تحليلية. باختصار، تعتقد كندا أن هذا العمل يمكن أن يؤدي، على نحو متكامل، إلى تحديد ومعالجة مجالات مواضيعية رئيسية لحالات بناء السلام بعد الخروج من الصراع، كما يمكن أن تُستقى منه دروس تساعد في بناء السلام في المستقبل. ومن المهم جداً تطوير آليات رصد فعالة لضمان نجاح هذه الجهود.

إننا على وشك أن نبدأ مرحلة جديدة. ويراود كندا الأمل أن تشتمل هذه المرحلة على توسيع برنامج عمل اللجنة ليتضمن حالات بلدان أخرى، وكذلك مسائل مواضيعية أخرى. والبلدان الخارجة من الصراع بحاجة إلى أن تعرف أنه يوجد مكان يمكن أن يقدم لها دعماً طويل الأجل يشمل نطاقاً من المسائل. واهتمامها بلجنة بناء السلام سيكون عاملاً هاماً جداً لنجاحها.

وندرك أن هذا سيكون مصحوباً بضغوط جديدة. ولذلك، تؤيد كندا اتخاذ إجراء موجه وإعطاء اللجنة ولاية مرنة، ولاية تمكن من التركيز على نتائج واقعية ويمكن تحقيقها. وينبغي أن تتضمن مجالات العمل المواضيعية إصلاح القطاع الأمني وقطاع العدالة، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج، ومسائل المساواة بين الجنسين، والأطفال

والصراع المسلح، وتنفيذ حلول قابلة للاستدامة لمسائل اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، خاصة الذين شُرّدوا لمدد طويلة.

وقد تشجعنا كثيراً عندما أكدت اللجنة مجدداً، في أول اجتماعين من الاجتماعات الخاصة ببلدان بعينها يتعلقان ببوروندي وسيراليون، أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك قرارات مجلس الأمن المعنية بالأطفال والصراع المسلح، محورية لعملها. وسيناقش فريق العمل المعني بالدروس المستفادة هذه المسائل المواضيعية ليتسنى إدماجها في عمل اللجنة.

(تكلم بالفرنسية)

وبالنسبة للتقرير المعروض علينا اليوم تحديداً (A/62/137)، نرحب بالإشارات إلى ضرورة تعزيز أهمية استراتيجيات بناء السلام، بوصفها أداة لتوليد الدعم لبناء السلام في البلدان التي تدرس اللجنة حالاتها. ونؤيد بقوة دعوة اللجنة إلى المشاركة في مزيد من الحوار مع جميع أصحاب المصلحة الهامين والبلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

وفيما يتطور عمل لجنة بناء السلام، من الضروري استعراض مهامها وولاياتها بدقة لرفع فعاليتها إلى أقصى حد ممكن بوصفها هيئة حكومية دولية. واللجنة عنصر مهم من جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة الأعم، بما في ذلك الإصلاحات المقترحة لهيكل السلام والأمن الدوليين. ويشمل هذا الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وتقوية الإجراءات الإنسانية وحماية السكان المدنيين على نحو أفضل. والتحول من الحرب إلى سلام دائم يتطلب جهوداً شاملة ومتضافرة لمنع العودة إلى الصراع والتشرد.

ونحن نتطلع إلى العمل مع لجنة بناء السلام في الشهور والسنوات القادمة لتوضيح دورها وتقديم إسهام مفيد لمهمة بناء السلام الهامة جداً في البلدان الخارجة من حالات الصراع.

السيد أنطونيو (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن السفير غسبار ماتيتز، الذي كان يود أن يكون موجوداً هنا في هذه اللحظة التاريخية لولا أن ظروفاً خارجة عن إرادته حالت دون ذلك، وبالنيابة عن وفد أنغولا، أود بداية أن أعرب عن مدى سرورنا لرؤيتكم يا سيدي تترأسون أعمالنا. ونؤكد لكم على تعاون وفد أنغولا التام.

وأود أيضاً أن أهنئ سفير اليابان السيد تاكاسو على عرضه تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137) الذي يجسد بأمانة نتائج عمل اللجنة دون كلل في لجنتيها المخصصتين لبلدين محددين أثناء السنة الأولى من تجربتها، التي كانت صعبة أحياناً، ولكنها مثيرة للاهتمام أيضاً. وقد كانت مثيرة للاهتمام لأنها مكنت المنظمة من حيازة هيكل جديد، إذا أعطيناه الوسائل اللازمة وواصلنا إعطاءه نفس الاهتمام، فإن من الواضح أنه سيحدث فرقاً في البحث عن حلول للتحديات التي تنشأ في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

والتقرير (A/62/138) المعروض علينا اليوم عن تلك الأداة المهمة، صندوق بناء السلام، يستحق اهتمامنا أيضاً. ونرحب بالتأثير الذي بدأ يحدثه هذا الصندوق في الميدان. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل جامايكا باسم مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام.

تتذكرون أن السفير إسماعيل غسبار مارتنز تشرف في شباط/فبراير من هذا العام بإلقاء خطاب أمام الجمعية، بوصفه رئيسا للجنة بناء السلام، وشدد على أهميتها القصوى بوصفها اللبنة الأساسية لصرح الأمم المتحدة الجديد لبناء السلام ونتيجة هامة لإصلاح منظمتنا.

وخلال السنة الأولى من نشاط الدعائم الثلاث لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام – أي لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام – كانت كلها في مرحلة الإنشاء تميزت تلك المرحلة على نحو خاص ببذل جهود لإنشاء الهياكل وإدخال أساليب عمل ابتكارية، فضلا عن إيجاد قنوات للتفاعل بين البلدان المدرجة في جدول أعمالها، ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومختلف إدارات الأمم المتحدة، والأطراف المانحة، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام.

وقد تشرفت أنغولا كثيرا برئاسة الجنة خلال تلك المرحلة الحاسمة وبتقديم إسهامها المتواضع في الأفكار التأسيسية التي استنارت بها اللجنة خلال تلك المرحلة الأولية، بفضل دعم الدول الأعضاء لا سيما تلك التي تنتمي إلى اللجنة – أي وفود النرويج والسلفادور وهولندا – وبفضل مساندة مكتب دعم بناء السلام. وقد تأثرنا تأثرا بالغا بالكلمات اللطيفة جدا التي تكرمت مختلف الوفود بالإدلاء بها في هذا الصدد، لا سيما عبارات الإشادة بالسفير إسماعيل غسبار مارتنز، الرئيس السابق.

إن التقرير الأول للجنة بناء السلام (A/62/137) يدل بوضوح على ما أحرز من تقدم ويبين التحديات التي ما زال يتعين التصدي لها. والواقع أن التقرير ابتكاري، علاوة على ما اتسم به من صراحة شديدة فيما يتعلق بالجهود الكبيرة التي ما زالت مطلوبة للتصدي للتحديات التي ستواجهها اللجنة. إن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يتمتع بالإمكانيات التي تؤهله لأن يصبح أداة هامة للمجتمع الدولي في جهوده لمنع البلدان من الانتكاس والسقوط في دورات الصراع.

وخلال المرحلة الثانية للأنشطة، هناك تخطيط لمواصلة تطوير دور ووظائف مختلف مكونات هيكل بناء السلام. ومن المتوقع تحسين وصقل علاقة دينامية تكفل التعزيز المتبادل بين الدعائم الثلاث لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وبين تلك الدعائم وغيرها من الهيئات العاملة في الميدان.

وبالتالي، فإن هذه المناقشة تتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة فريدة للإسهام في تحسين أساليب عمل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بالنظر إلى ما لدينا جميعا من مصلحة في وضعه في إطار الإصلاح الذي كنا نصبو إليه فترة طويلة. وهكذا، علينا أن نغتنم هذه الفرصة للاستفادة من آراء وإسهامات كل من يمكنهم الإسهام في بناء السلام، لا سيما البلدان التي نجحت في إدارة حالات ما بعد الصراع والتي تراكمت لديها المعرفة والتجربة الضروريتان للحالات المماثلة.

ويرى وفد بلدي، أن العناصر التالية يمكن أن تكون حاسمة لمستقبل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

أولا، علينا الاستمرار في اعتبار الملكية الوطنية مبدأ هاما لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، لا سيما بوروندي وسيراليون.

ثانيا، سيتعين على اللجنة مواصلة العمل في إطار يتسم بالمرونة والشفافية والشمول ويشجع إقامة شراكات مع الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية.

ثالثا، إن أهمية التشكيلة الفريدة للجنة بناء السلام سيحكم عليها بمدى التزام أعضائها بقضية بناء السلام وبإسهاماتهم في أنشطة اللجنة.

رابعا، على الرغم من ضرورة استمرار اللجنة في إيلاء اهتمام خاص لصياغة المشورة المتعلقة ببناء السلام في بوروندي وسيراليون، فإنه ينبغي لها النظر في الطريقة التي تيسر لها تلبية الطلبات المقدمة من البلدان الأخرى الخارجة

من الصراع، من خلال آليات تنشأ بموجب القرارات المؤسسة للجنة.

خامسا، لقد مكنت سنة من الأنشطة التي قامت بها اللجنة من جمع خبرة تجعلها قادرة على البدء في التفكير في أساليب عملها وما ينبغي إدخاله من تحسينات، نتيجة لذلك على نظامها الداخلي.

سادسا، في سياق تحسين العلاقة بين عناصر هيكل بناء السلام، من الأهمية بمكان إعادة تعريف العلاقة بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام.

سابعا، يجب أن يكون تزويد مكتب دعم بناء السلام بالموارد المالية الضرورية لتشغيله موضع الاهتمام من جميع الدول الأعضاء.

ثامنا، يجب تشجيع المرونة التي أبديت في صرف أموال صندوق بناء السلام على حالات الطوارئ – وهي أموال مكنتنا من تمويل عدد من الأنشطة في كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما يجب أن تشكل تلك المرونة نموذجا لسد الفجوة بين عملية صنع القرار داخل الصندوق وصرف الأموال للبلدان المعنية.

تاسعا، أصبح يتضح أن مساهمات الدول الأعضاء في صندوق بناء السلام ذات أهمية بالغة، بما في ذلك بالنسبة لاستمرار المرونة في صرف الأموال لحالات الطوارئ.

في الختام، أود على نحو خاص الإعراب عن تمنياتي بكل التوفيق للرئيس الياباني وفريق الموظفين في مكتب دعم بناء السلام ولوفود السلفادور والنرويج وغانا وهولندا في القيام بمهامهم لصالح اللجنة. وعلى نحو خاص، نؤكد لهم دعم الوفد الأنغولي. ولدينا ذكريات جميلة عن مكتب دعم بناء السلام الذي سررنا جدا بمشاطرته لحظات لا تنسى في بداية لجنة بناء السلام.

السيد فنزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): ترحب النمسا بهذه الفرصة لمناقشة تقريري لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بعد انقضاء سنة على تشغيل هاتين الهيئتين. ويمكن للجمعية العامة الآن أن تفكر في تجارب السنة الماضية والدروس المستفادة من عمل اللجنة.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به من فوره ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإنني سأركز على نقطتين فحسب.

أولا، تولي النمسا أهمية خاصة للإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في جميع جوانب عمل لجنة بناء السلام. ونرى أن الاستجابات المراعية للمنظور الجنساني في التصدي لتحديات بناء السلام، فضلا عن مشاركة المرأة بصورة منهجية في جميع جوانب عمليات بناء السلام، شروط أساسية مسبقة لنجاح جهود بناء السلام واستدامتها في الأجل الطويل. وقد أثلجت صدرنا تجربة السنة الماضية، التي دلت على أنه يوجد، سواء في مكتب دعم بناء السلام أو في لجنة بناء السلام، قدر عال من الوعي بضرورة إيلاء اهتمام خاص للمسائل الجنسانية.

ويبرز تعميم المنظور الجنساني، فضلا عن حقوق واحتياجات النساء والفتيات، في كل من الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي ومشروع إطار التعاون في سيراليون. بيد أنه في الممارسة العملية غالبا ما يبدو صعباً ترجمة الإقرار العام بأهمية المسائل الجنسانية إلى تدابير ملموسة والالتزام بتنفيذها. ويجب أن يبذل جميع أصحاب المصلحة مزيدا من الجهود لعدم الوقوع في فخ ما بعد الصراع المتمثل في التركيز بشكل حصري تقريبا على ما يسمى الشبان الغاضبون، بينما يتم إهمال احتياجات المرأة وحقوقها.

وتعتقد النمسا أن لجنة بناء السلام في عامها الثاني تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لضمان إدماج الالتزام العام

بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوثائق والاستراتيجيات المنبثقة عن المساعي المشتركة لكل أصحاب المصلحة.

ثانيا، تقدر النمسا إنشاء صندوق بناء السلام بوصفه عنصرا مكملا هاما للجنة. ونعتقد أن بإمكانه أن يكون أداة مفيدة جدا من خلال نهجه المبدع الرامي إلى سد الثغر في حالات ما بعد انتهاء الصراع فورا التي لم تُعالج بصورة كافية عن طريق آليات أخرى. ونعتقد أنه يجب تركيز عمليات تخصيص موارد الصندوق على هذا الدور الأساسي. واقتناعا من النمسا بالطابع المبدع الذي يمثله الصندوق وبفائدته، فقد قررت أن تساهم فيه مساهمة كبيرة. ويسعدني أن أبلغكم أن النمسا هي أحد البلدان القليلة التي ساهمت حتى الآن مرتين في صندوق بناء السلام، وذلك في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وبالنسبة للنمسا، كان التبرع لهذا الصندوق خروجا على الآليات التي أنشئت للمساعدة الإنمائية. ويسرنا أن نرى منح سيراليون وبوروندي ٣٥ مليون دولار لكل منهما. كما نولي أهمية كبيرة لتخصيص الموارد للبلدان غير المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وفقا لاختصاصات الصندوق. وحيث أن صندوق بناء السلام مستقل من الناحية المؤسسية عن اللجنة، فإن المخصصات الخارجة منه لا ترتبط بإدراج أي بلد في جدول أعمال اللجنة. وتخصيص الموارد المالية لعمليات الحوار في كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى هو خطوة هامة في هذا السياق. وتأمل النمسا أن تشهد مساهمات مماثلة في حالات مماثلة في المستقبل القريب.

السيدة ليسون (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): ما زال تأييد أستراليا للجنة بناء السلام قوياً. ولقد كنا من المناصرين الرئيسيين لإنشاء اللجنة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، ونحن نعتبر أن اللجنة هي إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة ذلك. وكانت أستراليا أيضا من أولى الجهات المانحة لصندوق بناء السلام.

إن للجنة بناء السلام دورا حاسما في البلدان الخارجة من الصراعات، وذلك في دعم وتنسيق عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام وأعمال المجتمع الدولي عموما في دعم الجهود الذاتية لهذه البلدان. واللجنة مكلفة بأن تضمن لجهودنا المشتركة أن تكون استراتيجية ومتسقة. وهي مصممة لسد ثغرة خطيرة في بنية الأمم المتحدة.

لقد استغرق إنشاء لجنة بناء السلام وقتا طويلا، ومن المفهوم أن قدرا كبيرا من أنشطتها قد تركز في السنة الأولى على المسائل الإدارية. إننا نرحب باعتماد النظام الداخلي المؤقت، ويسرنا أنه تم الاتفاق على المبادئ التوجيهية الأولية لإشراك المجتمع المدني. ويسرنا أيضا أنه جرى وضع الترتيبات لمشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المانحة.

ورغم أن هذا التركيز على المسائل الإدارية كان ضروريا، نأمل الآن أن نكون قد انتهينا من هذه الفترة التكوينية. ويجب أن يكون تركيز لجنة بناء السلام الآن أكثر اكتمالا على كيفية تأدية دورها بأفضل شكل في دعم البلدان الخارجة من الصراعات لكي ترسي الأساس للتنمية المستدامة فيها.

وترحب أستراليا بتقرير لجنة بناء السلام (A/62/137) وبتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/62/138).

وفيما يتعلق بلجنة بناء السلام، إنه أمر إيجابي أن يحدد التقرير الدروس المستفادة، والكثير منها يركز على كيفية تعظيم الملكية والمشاركة القطريتين في عملية الإنعاش بعد الصراع. ونحن نؤيد هذا التركيز تأييدا كاملا، ونرحب بإنشاء اللجنة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة من

أجل جمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن القضايا الحاسمة في مجال بناء السلام.

وبالنسبة لصندوق بناء السلام، نحن ممتنون ليس لتحليل عملية الصندوق فحسب، ولكن أيضا لكيفية تحسينه بغية ضمان صرف الأموال لأنشطة بناء السلام بكفاءة وسرعة وبشكل قابل للمساءلة، ووفقا للمبادئ التوجيهية التي وُضعت للصندوق.

ويدرك الأمين العام أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به بشأن تعزيز أهمية الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك جهات خارج منظومة الأمم المتحدة. ونحن نعتبر أن كليهما مهم وأنهما يدعمان الأمين العام في هذه المساعي.

والعلاقة بين اللجنة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، خاصة مجلس الأمن، هي أمر بالغ الأهمية. فعلاقات العمل الجيدة بين جميع الهيئات ذات الصلة والتعاون الوثيق في بعض الأحيان ستكون ضرورية لنجاح اللجنة. والمهم أيضا هو دور مكتب دعم بناء السلام وتعاون جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جهود بناء السلام. ونحن نحث على مواصلة تعزيز التنسيق على هذا المستوى أيضا.

وتعتبر أستراليا أن المسألة الأخرى البالغة الأهمية للجنة بناء السلام هي أن تكون واضحة جدا بشأن القيمة المحددة التي يمكن أن تضيفها إلى كل بلد مدرج في جدول أعمالها. ويجب أن تدرك اللجنة أن دورها سيكون مختلفا ووفقا للاحتياجات الخاصة للبلدان وللآليات والخطط والاستراتيجيات القائمة بالفعل. ويجب أن تكون اللجنة سريعة الحركة وأن تتصدى للتحديات وتستجيب لاحتياجات كل بلد تتناوله. وحتى بعد هذه الفترة القصيرة نسبيا من عمل اللجنة، سيكون مفيدا أن يتم تحليل كيفية إسهامها في جهود بناء السلام في سيراليون وبوروندي، وخاصة عندما تبدأ اللجنة النظر في موضع تركيز اهتمامها المقبل.

إن آمالنا وتوقعاتنا كبيرة لما يمكن أن تحققه لجنة بناء السلام، وكانت هكذا منذ البداية. ونحن ندرك أنها ما زالت في الأيام الأولى من عملها وأن أية هيئة جديدة تحتاج إلى وقت حتى تتعلم الدروس وتستفيد منها وحتى تصقل عملياتها واستراتيجياتها. ولكن، نظرا للحاجة إلى دعم اللجنة، يجب عليها أن تتعلم وتتحسن بأسرع وقت ممكن كي تضمن تحقيق أفضل النتائج. وأستراليا مستعدة للعمل مع اللجنة والدول الأخرى الأعضاء لتحقيق هذا الهدف.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يستهل كلمته بتوجيه الشكر إلى الرئيس على إجراء هذه المناقشه الهامة. ثانيا، نود أن نهنئ السفير غسبار مارتنز ممثل أنغولا على ما قام به من عمل هام في رئاسة لجنة بناء السلام خلال العام الأول من عملها. ونود أيضا أن نتمنى للسفير ياكيو تاكاسو، الرئيس الحالي للجنة، كل النجاح ونؤكد له على تعاوننا.

ترحب شيلى بهذا التقرير الأول الذي تقدمه لجنة بناء السلام (A/62/137)، والذي لا يعبر عن الأنشطة المضطلع بها فحسب، بل ويقر أيضا بالعقبات والتحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة.

لقد أتمت اللجنة بنجاح العام الأول من عملها. وبطبيعة الحال، هناك مسائل معلقة، وخاصة إنشاء آلية مفيدة وكفؤة لتتبع ورصد الاتفاقات الإطارية التي توصلت إليها اللجنة مع البلدان قيد نظرها.

وما زالت المبادئ المتعلقة بالقدرة الوطنية والأولويات التي حددتها البلدان نفسها تشكل أسس الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة على أرض الواقع. وذلك يمكن أعمال اللجنة من

أن تصبح أيضا عنصرا آخر في سياسات التنمية والإنعاش التي حددتها السلطات الوطنية من أجل تحقيق الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

وفضلا عن ذلك، فإن الدور المحوري للجنة كحفّاز لأصحاب المصلحة الرئيسيين والموارد المتاحة للبلدان من أجل استراتيجياتها لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع ما زال يتسم بأهمية رئيسية. ونرى أن قيام اللجنة بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية أمر بالغ الأهمية، ونحن نؤيد الفكرة التي قدمها رئيس اللجنة بإنشاء صلة مباشرة وديناميكية مع تلك الهيئات.

ويوضح التقرير عن صندوق بناء السلام أنه ما زال يتعين علينا أن نفي بالهدف المحدد المتمثل في توفير مبلغ ٢٥٠ مليون دولار المرصود لتمويل الصندوق. ووفدي يثق بسخاء الجميع، وخاصة سخاء البلدان المتقدمة النمو، من أجل توفير ذلك المبلغ في أقرب وقت ممكن. كما أن تقرير الصندوق يسترعي الانتباه إلى كيفية تمكن الهيئة من الاستفادة من الهياكل العضوية القائمة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن تفويض مسؤولية الإدارة المالية للصندوق إلى مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين يوضح بجلاء كيفية زيادة فوائد الهيكل الحالي للمنظمة إلى أقصى حد بدون الحاجة إلى إنشاء آليات جديدة.

ويرحب وفدي بالتوصية الواردة في التقرير والمتصلة بمشاركة الصندوق في مرحلتين لما بعد انتهاء الصراع – المرحلة الأولى مكرسة للمجتمعات التي خرجت من الصراع مؤخرا وتتخذ تدابير هامة للغاية وعاجلة لبناء السلام، والمرحلة الثانية مكرسة لتمويل المشاريع وفقا للأطر الاستراتيجية المتفق عليها بين اللجنة والبلد قيد النظر. وبذلك يمكننا أن نتفادى الإحباط العرضي الذي ينشأ حيال بطء وتيرة المناقشات والمفاوضات بين اللجنة والبلد قيد النظر.

وبالنسبة لموضوع صندوق بناء السلام، نرى أن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن التنسيق المسبق أمر مطلوب بين الأمين العام واللجنة حينما يرغب الأول في إعلان أن بلد ما مؤهل للحصول على موارد الصندوق. ونظرا لأن هذه القدرة أنشئت في إطار اختصاصات الصندوق، فإننا نرى أن من المستصوب ضمان التنسيق الواجب بين اللجنة التنظيمية ولجنة بناء السلام لضمان عدم تشجيع بلدان أخرى على تقديم الطلبات للموارد بصورة مباشرة إلى الأمين العام بدون أن تضع نفسها قيد نظر اللجنة. ونذكر بأن دور اللجنة يتجاوز مجرد صرف الموارد؛ وينبغي تشجيع دورها المتعدد الأوجه ووجودها على أرض الواقع.

وأخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الامتنان للعمل الداعم الهام لمكتب دعم بناء السلام، الذي لولا تعاونه ما كان بمقدور اللجنة حل مشاكلها التنظيمية، وأرحب بإنشاء تلك الهيئة الجديدة للأمم المتحدة.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة أحد الإنجازات الرئيسية لعملية إصلاح الأمم المتحدة – ألا وهو إنشاء لجنة بناء السلام.

وأود أولا أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. كما أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر إلى رؤساء اللجنة التنظيمية والتشكيلين القطريين المخصصين على عملهم القيم وعلى التقدم الذي أحرز تحت قيادتهم.

إن إنشاء لجنة بناء السلام مثل مرحلة هامة بالنسبة للأمم المتحدة. وضرورة معالجة العملية السياسية الصعبة بدءا من توطيد السلام وتقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر في حالات ما بعد انتهاء الصراع مرورا بمرحلة التعمير إلى التنمية، هي ضرورة واضحة وصعبة. ولا توجد حلول

تناسب الجميع لتلك الحالات المعقدة لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وبناء السلام أمر يتعلق ببناء الجسور بين الأطراف الفاعلة داخل البلد وخارجه أو المنطقة المعنية. وفي الوقت نفسه، فإن بناء السلام يتطلب إجراء تقييم واضح للاحتياجات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل والتزاما واضحا من المجتمع الدولي ببذل قصارى جهده للوفاء بتلك الاحتياجات. وبعبارة أخرى، فإن البيئة التي أنشأنا فيها لجنة بناء السلام والولاية التي أسندناها إليها هما فعلا معقدتان وصعبتان، من حيث عدد الأطراف الفاعلة المختلفة المعنية وتعقيدات المسائل قيد النظر. والتحديات التي تواجهها اللجنة الآن هي نفس التحديات التي ما فتئنا نتعامل معها لعقود، ومن الإنصاف أن نقرر أنه ليس بدون بعض الإخفاقات وأوجه القصور.

وتلك التحديات وثيقة الصلة بما يمكن أن نسميه الأعمال الأساسية للأمم المتحدة ذاتها وهي مجال لما يمكن اعتبارها أهم التحديات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي رأي الجمهور، فإن بناء السلام ومنع نشوب الصراعات والحرب مجددا ضمن أهم المعايير لقياس مدى أهمية الأمم المتحدة وفعاليتها.

وإزاء تلك الخلفية، ليس غريبا أننا جميعا لدينا توقعات كبيرة بشأن ما يمكن للجنة بناء السلام أن تقوم به وما ينبغي لها أن تفعله. ولكن، بعد فترة لا تزيد على عام واحد من عمر اللجنة، علينا أن نكون واقعيين في محاولة تقييم الأعمال التي أنجزتها حتى الآن. وهناك حدود للعمل الذي يمكن إنجازه بشكل واقعي خلال فترة قصيرة من الوقت. ومن جهة أخرى، من الأهمية بمكان أن نعالج ما يعتبره البعض أوجه قصور أو تحديات للجنة بناء السلام، وأود أن أبرز عددا من تلك التحديات في هذا البيان.

ويتمثل إنجاز هام في نجاح لجنة بناء السلام في بلورة وتحديد مفهوم الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. وذلك مكّن اللجنة من وضع الإطار الاستراتيجي المحدد لبوروندي فضلا عن مشروع إطار التعاون للاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام في سيراليون. وقامت اللجنة بزيارات ميدانية هامة وساعدت في وضع جدول أعمال لبناء السلام، وجمعت أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والدولي.

وبعد عام تم فيه الكثير من التركيز على المسائل الداخلية للجنة وأساليب عمل اللجنة، يلزم أن تركز الآن على الأنشطة الاستشرافية وإحراز تقدم فعلي على أرض الواقع. وينبغي للطرائق الإبداعية للجنة بناء السلام وتركيز اللجنة على المستوى القطري أن يساعداها على أن تصبح منتدى يهدي إلى العمل المنسق، لا أن تتحول إلى منبر خطابي ذي تأثير محدود على الحالة على أرض الواقع. ومن المأمول أن يكون جدول أعمال اللجنة التنظيمية أقصر في العام المقبل. والتركيز على أساليب العمل الواقعية والمرنة ودعمها أمر هام للغاية.

وتشكل القدرة والخبرة والشعور بالملكية لعديد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفعالة في المجتمع المدني موارد يمكن للجنة أن تعول عليها. وبالمثل، ينبغي أن تعول اللجنة على الموارد الفريدة لمختلف المؤسسات والمنظمات الأفريقية، وخاصة على الصعيد الميداني. والملكية الوطنية لعمليات بناء السلام والدعم الإقليمي لها أمر هام للغاية؛ وبالتالي، ثمة حاجة إلى زيادة نشاط اللجنة في الميدان، خلافا للعمل في نيويورك. وأحد الملامح الفريدة للجنة يتمثل على وجه التحديد في إمكانية التقاء جميع الشركاء على الأرض، بما في ذلك الشركاء الذين يختلفون والشركاء في المجتمع المدني.

وستستفيد لجنة بناء السلام من المناقشات بشأن كيفية تحديد أولويات العديد من المسائل الهامة ذات الصلة ببناء السلام. ولا يمكن القيام بذلك العمل مرة واحدة وسيتوقف، بطبيعة الحال، على الظروف المحددة في البلد المتضرر وعلى الحالة قيد النظر. وينبغي أن يكون مفتاح تحديد الأولويات هو المناقشة المستنيرة بشأن تحديد الأولويات وتسلسل المسائل مثل الحكم الرشيد، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، وإيجاد فرص العمل وما إلى ذلك. وسيلزم أن تعمل لجنة بناء السلام بصورة وثيقة مع الشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية ومع قوات حفظ السلام ومع الشركاء الإنمائيين لإنجاز تلك الأولويات.

وينبغي زيادة تطوير العلاقة مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل. ويبدو أن المؤسسات الثلاث جميعها ستستفيد من زيادة التفاعل بشأن مسائل محددة. ويشكّل سعي مجلس الأمن إلى الحصول على معلومات ومشورة محددة عن مسائل بناء السلام، عندما يتخذ قراراته بشأن ولايات بعثات حفظ السلام، مثالا على ذلك.

ومن التحديات المحددة أمام لجنة بناء السلام تعميم أنشطتها وزيادة اتصالاتها. ويتسم الترويج للّجنة واشتهارها بأهمية حيوية في الحفاظ على الزخم وفي خلق الوعي المتزايد بعملها – على الصعيدين المحلي والعالمي على السواء. ولبلوغ تلك الغاية من المفيد زيادة استخدام شبكة الإنترنت وتصميم استراتيجيات الاتصالات لتطبيقها خصيصا في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة وكذلك على صعيد الكرة الأرضية.

ينبغي لنا أن نبذل جهودا أكبر لكفالة أن تساعد لجنة بناء السلام في تعبئة وحشد الموارد المستدامة التي يمكن التنبؤ بها لبناء السلام. وينبغي لنا أن نعرّف الطريقة التي بموجبها تعتبر البلدان الأخرى مؤهلة لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام وكفالة أن تكون تلك الأموال متوفرة – حسبما هو مقصود منها – لتمويل ما يسد الفجوات في المراحل المبكرة من عملية الانتعاش. لقد تم تحقيق التقدم فيما يتعلق بصرف الأموال، لكن المهمة في هذا الصدد لم تكتمل بعد.

غير أن هذا ينبغي ألا يثبط همتنا عن مواصلة مساعينا الجماعية لكفالة توفر الموارد الضرورية للصندوق في المستقبل. وإن توفرها حاسم الأهمية للصندوق إذا أريد له أن يصرف أموالا على وجه السرعة، وكذلك تقديم أموال لبدء التشغيل بعد أن تكون بلدان جديدة قد أضيفت إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وفي الوقت ذاته يجب علينا بالطبع أن نبقي نصب أعيننا حقيقة أن صندوق بناء السلام لن يغطي سوى جزء ضئيل من التكاليف الإجمالية لبناء السلام في كل حالات ما بعد الصراع، وأن معظم التمويل ينبغي الحصول عليه عبر قنوات أخرى. وإن مختلف الصناديق والبرامج والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، مهمة جدا في هذا الصدد، وإن لجنة بناء السلام يمكن أن تضطلع بدور مفيد في الجمع بين العناصر الفاعلة هذه حول طاولة المناقشات المعنية باستدامة التمويل.

لجنة بناء السلام يجب أن تكون مستعدة للنظر في إدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها. وعند نظر اللجنة في البلدان التي تريد إدراجها ينبغي لها أن تعطي الأولوية للبلدان ذات الحاجة الفريدة إلى الأعمال الدولية المنسقة والى أموال إضافية للانتعاش. وفي التعامل مع البلدان الجديدة ينبغي البناء على الدروس المستفادة.

أخيرا، أود أن أشدد على أهمية الدعوة المفتوحة المقدمة إلى الجماعة الأوروبية، بصفتها مؤسسة مانحة، للمشاركة في اجتماعات لجنة بناء السلام. إننا نؤيد تأييدا تاما الترتيبات التي سيتم أخيرا تطبيقها والتي تسمح بتمثيل كاف للاتحاد الأوروبي، في ضوء المساهمات الضخمة التي يقدمها الاتحاد.

تمتلك لجنة بناء السلام فرصة حقيقية تصبح فيها قصة نجاح لا لنفسها وحدها وإنما للأمم المتحدة بأسرها. إنها تسلط الضوء بالتأكيد على الدور الهام الذي يمكن – ويجب – أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في سد الفجوة بين الانتعاش المبكر والتنمية. وإن منظومة الأمم المتحدة تتمتع بإمكانيات فريدة في الوفاء بذلك الدور، ونحن، بصفتنا دولا أعضاء، يقع على عاتقنا جميعا واجب هام بمساعدة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

السيد كابرال (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): وفدي يسره كثيرا نشر التقرير الأول للجنة بناء السلام وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، الذي أثار مناقشة حماسية بقدر ما هي حافلة بالمعلومات. وأرى أمامي برهانا ساطعا على التزامنا بتحويل هذه اللجنة إلى أداة صميمية في بناء السلام في كل أنحاء العالم.

الطبيعة الفريدة لهذه اللجنة تنبع من كونها تمثل الأمم المتحدة بما هي عليه اليوم. فاللجنة مؤلفة من أعضاء من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن البلدان التي تقدم أعظم المساهمات، البلدان التي نسميها بالبلدان المساهمة بقوات. وإنني أؤمن بأن رؤساء دولنا عندما اعتمدوا الوثيقة النهائية لاجتماع القمة عام ٢٠٠٥، فإننا لم نقم فحسب بإثارة المسألة الرئيسية – مسألة كفالة ألا تظهر فجوة بين نهاية العمليات التي تنفذها إدارة عمليات حفظ السلام في بلد معين وبداية مرحلة ما بعد الصراع، وإنما نوّهنا بالحاجة إلى كفالة أن البلدان في مرحلة ما بعد الصراع لا تنتكس إلى هاوية الصعوبات التي نعرفها جيدا جدا، إلى هاوية المآسي التي تعين علينا أن نتغلب عليها في بعض البلدان. لذلك فإن هذه الأداة ضرورية ولهذا أسستها الجمعية العامة.

اليوم، بعد سنة، تعطي كل البيانات المدلى بها هذا الصباح، بدءا ببيان رئيس الجمعية العامة، دليلا على الرضا عن لجنة بناء السلام والتقييم الإيجابي لعملها. لذلك أود أن أشكر، هنا والآن، كل الذين ساهموا، خاصة أعضاء اللجنة بالطبع. غير أنني أود أن أنوه على وجه التحديد بالعمل الرائع الذي أنجزه زميلنا الموقر، السفير الأنغولي إسماعيل غسبار مارتنز، أول رئيس للجنة بناء السلام. وأود أن أضيف أن زملاء آخرين، زملاءنا من السلفادور وكذلك زميلنا من النرويج، وبالطبع، زميلنا فرانك ميور، من هولندا، ساهموا مساهمة جمة في النجاح الذي ندّعي جميعا اليوم بأننا حققناه.

لجنة بناء السلام هي في الواقع هيئة فرعية لنا؛ هيئة جديدة أنشأناها بأنفسنا لتمكيننا من الاستجابة، بطريقة مفيدة وعملية وبكفاءة، لهذه الضرورة لإصلاح الأمم المتحدة، وللاستجابة للمآسي التي تصيب الكثير من بلداننا كالوباء، خاصة في أفريقيا، مآس تتطلب لا إظهار التضامن فحسب، مثلما نسمع في البيانات المدلى بها هنا، وإنما على وجه خاص القيام بأعمال ملموسة يمكن أن تُحدِث فرقا وأن توفر الأمل للناس المعنيين.

وهذا هو ما فعلته اللجنة وهذا هو المطلوب من اللجنة أن تفعله. بديهي أنها لم تحقق الكمال بعد. وإنني أؤمن بأن التقرير يشهد على عزم لجنة بناء السلام وأعضائها على كفالة استمرارية تلك الطاقة، وعلى أننا، من خلال قدح

زناد الفكر والتقدم بأفكار خلاقة، سنتمكن من مواجهة التحديات وتقديم نتائج ملموسة.

وأود صادقا أن أشكر مكتب دعم بناء السلام الذي أُسس لهذه الغاية والذي أُدير بمنتهى الكفاءة من قبل السيدة مكاسكي، الأمينة العامة المساعدة. لقد أظهرت هي وفريقها سعة الخيال والإبداع والحزم، إذ ليس سهلا إقناع الدول الأعضاء، خاصة عندما تطرح عليها شيئا جديدا، أفكارا جديدة. وغالبا ما ننحو إلى التردد في تقبل الأفكار الجديدة. ونتساءل عما إذا كان هذا الشيء سينجح، عما إذا كان سيُحدِث فرقا. حسنا، بعبارة واحدة، نعم. وأعتقد أن هذا الفريق فريق مظفر، وينبغي لنا أن نمحضه الدعم الضروري. إننا نحتاج إلى كفالة أن نتمكن، مجتمعين، من الوفاء بالتزاماتنا فنتحمل جماعيا مسؤولياتنا.

هذا هو ما تفعله لجنة بناء السلام. إنها ليست مجرد هيكل آخر، مجرد هيئة فرعية أخرى للأمم المتحدة. إنها شيء مفيد، شيء سيساهم في جلب السلام إلى شعوب كانت في صراع. وعلاوة على ذلك، إنها شيء سيساهم في إعطائنا الأمل، لا سيما بفضل المساهمات المالية التي ستقدم.

لا يخدعن أحد! هذه ليست مسألة دعم مالي فقط. إن دور اللجنة ينصب على كفالة أن نتمكن من فتح حوار مفيد وشراكة مفيدة مع البلدان المستفيدة، حتى نتمكن من العمل يدا بيد.

ثم هناك مسألة التملك، التي هي أساسية. غير أننا ينبغي أن نتحلى بالواقعية. والملكية مسألة مبدأ، ولكن يجب الاضطلاع بها بروح من الشراكة لأن أي بلد خارج من الصراع لا يكون بوسعه أن ينهض بكل مهمة بمفرده. ولهذا يحتاج ذلك البلد إلى دعم المجتمع الدولي له عن طريق لجنة بناء السلام، وعلى وجه الخصوص مكتب دعم بناء السلام. ولهذا أقول نعم للملكية من حيث المبدأ، ولكن أرى أنه ينبغي إدارتها بطريقة ذكية وعملية لكفالة الحصول على الفائدة المثلى، لا من كل الموجودين في هذه القاعة ومن هم على استعداد للمساعدة وأعربوا عن استعدادهم هذا فحسب، بل وفي المقام الأول من أعضاء لجنة بناء السلام ومكتب الدعم التابع لها.

وقد يتصور المرء، وقد أكون مخطئا في ذلك، أن بوسع اللجنة أن تفعل ما هو أفضل. إلا أنه ينبغي لنا ألا نتسرع على نحو لا داعي له. وأرى أن اللجنة، لكونها حديثة العهد ولم تكن حتى موجودة قبل سنة خلت، ما زالت تحاول أن تجد نفسها. وهي تحاول أن تتلمس طريقها، وأعتقد أنها ستصل في القريب إلى سرعتها العادية في الأداء. والدليل على ذلك لا سبيل إلى تفنيده. ولقد سمعنا هنا جميعا عبارات الارتياح إزاء اللجنة ومكتب دعم بناء السلام.

ولهذا، آمل أن نهب جميعا، الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء، لزيادة تعبئة أنفسنا، إلى جانب المجتمع الدولي، لكفالة أن يكون بوسع اللجنة أن تتحرك إلى الأمام، وأن تعزز إنجازاتها، بل وأن تكون أكثر إبداعا، وأن تقدم إسهامات فعالة لبناء مجتمعات جديدة يسودها السلام، وتحقيق المصالحة الوطنية في البلدان المعنية.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، من الجلي أننا نأمل أن يكون باستطاعته صرف الأموال اللازمة بمزيد من السرعة، ولكنني أرى استنادا إلى الإجراءات المعتادة، أنه لن يكون من الخطأ الإحساس بأن الصندوق يعمل بسرعة مقبولة. وعلينا أن نوفر له أيضا الوقت اللازم ليتعلم كيف يدير شؤونه بشفافية، لأننا نحتاج إلى الإدارة الشفافة، وأن نكفل صرف الأموال المتاحة بما يحدث أثرا جيدا. وهذه هي النقطة الأساسية؛ فالأهم من سرعة الصرف معرفة إلى أين ستذهب الأموال وإلى أي غرض، وكفالة أن يكون

لها أثر على بناء المجتمعات الجديدة وبناء السلم في البلدان المعنية.

وأنا أثق كل الثقة في القائمين على إدارة الصندوق، وفي الأمين العام، ويسرني عظيم السرور أنه قرر إعلان ليبريا مؤهلة للحصول على المساعدة. ومن منا هنا لا يتضامن مع ليبريا بعد كل المعاناة والصعوبات التي مرت بها؟ ومن منا هنا لا يوافق على التقيد بقرار الأمين العام فمن لحق به من الدمار مثلما لحق بليبريا؟ وأرى أن قراره صائب ويجب تأييده. وأفضل سبيل لتأييده هو ألا ندعو البلدان المانحة التقليدية فحسب وإنما كلنا كافة – بما في ذلك بلدي – لتقديم مساهمة مهما كانت رمزية إلى الصندوق. ومن شأن هذا أن يحدث أثرا، وأن يؤدي إلى تغيرات هامة، وأن يعزز مطالبنا بتكريس الصندوق للسلام والعدالة والحرية، وأن يكفل أن مُثُل الأمم المتحدة لا تمارس فحسب وإنما تندرج أيضا في ثقافة سلام راسخة في كل أنحاء العالم. ذلك هو ما يتعين علينا أن نفعله دعما للجنة، والسيدة مكاسكي وفريقها، والأمين العام، كيما يتسنى للجنة أن تتحرك إلى الأمام وأن تواصل الإبداع، حتى يمكن أن تصبح النتائج الواردة في التقرير الحالي مصدر ارتياح أكبر في المرة الثانية.

السيد بيماغبي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم أعضاء اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

إن لجنة بناء السلام طفل نما بسرعة. وكان ذلك النمو السريع نتيجة لتعاون أعضاء اللجنة التنظيمية ورئيسها الأول، السفير غسبار مارتنز؛ ومكتب دعم مقتدر بقيادة ممتازة؛ ورئيسين متفانيين كل التفاني للتشكيلين القطريين المخصصين لكل من بوروندي وسيراليون، وسفير السلفادور الذي قادنا ببصيرة ثاقبة في دراستنا للتجارب وأفضل الممارسات المكتسبة في ميدان بناء السلام. ولا شك أن لجنة بناء السلام كان يمكن أن تولد ميتة لولا الدعم المادي المقدم لها. وتشكر سيراليون كل المعنيين. وأؤكد لهم أن تضحياتهم لن تضيع هباء.

وسيراليون، بطبيعة الحال، أحد بلدين معينين اختيرا لوضعهما على جدول أعمال الآلية الجديدة للنظر في التعاون معهما بعد الصراع. وبناء على ذلك، نود أن نضيف بضع نقاط لهذه المناقشة المشتركة عن السنة الأولى من عملها. وينبغي أن تساعد آراؤنا في إلقاء الضوء على تقييم الإنجازات المحرزة والدروس المستفادة حتى الآن. ونأمل أيضا أن تسهم مداخلاتنا في المناقشات المقبلة بشأن السبيل إلى الأمام لكل من اللجنة والصندوق.

ومنذ البداية، وخاصة في أثناء سلسلة المشاورات بشأن إنشاء لجنة بناء السلام، كانت سيراليون تهتم دائما بمعرفة ما إذا كانت ستستفيد من اللجنة وكيف. واليوم، وبعد سنة من بدء عملها، يمكننا أن نقول بثقة أن سيراليون استفادت بحق استفادة جمة من تلك الآلية المبتكرة.

وأكد الرئيس الجديد لسيراليون، السيد أرنست باي كوروما، في خطابه الأول أمام البرلمان يوم الجمعة الماضي للأمم المتحدة أن حكومته ستغتنم بالكامل كل الفرص التي تتيحها لجنة بناء السلام. وما زالت أربعة مجالات ذات أولوية تم تحديدها في العام الماضي – توظيف الشباب وتمكينهم، وإصلاح قطاع العدالة والأمن، والحكم الصالح، وبناء القدرات – سارية وهامة. وهي مجالات تتسق والاتجاه الرئيسي للخطاب السياسي للرئيس أمام البرلمان. فلقد تكلم الرئيس، على سبيل المثال، عن سيراليون جديدة يتدرب فيها الشباب ويعملون لكي يعيشوا حياة منتجة. كما أكد على الحكم الصالح، وإصلاح قطاع الخدمة المدنية، والعدالة وسيادة القانون، وبناء السلام.

وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا يكون هناك أدنى شك إزاء التزام الإدارة الجديدة في سيراليون بالاستراتيجية أو إطار التعاون المتكاملين المقترحين لبناء السلام. والقصد من الزيارة الحالية التي يقوم بها إلى سيراليون رئيس اجتماع اللجنة القطري المعني بسيراليون، السيد فرانك مايور سفير هولندا، هو الإسهام في عملية صقل نص إطار التعاون والشراكة بين حكومة سيراليون ولجنة بناء السلام ووضعه في صيغته النهائية.

وفي الوقت نفسه، نود أن نكرر التأكيد على أن الملكية الوطنية ينبغي أن تكون المبدأ الأساسي لإطار التعاون، ثانيا، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لكامل نطاق ولاية اللجنة. وبعبارة أخرى، يجب ألا يغرب عن بالنا أن اللجنة لديها ولاية أيضا بتعبئة الموارد المتاحة للمجتمع الدولي، والمساعدة على كفالة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لا لأنشطة الإنعاش المبكر فحسب، وإنما أيضا للاستثمار المستدام على الأجلين المتوسط والطويل.

وإن كنا لا نبالغ في التأكيد على أهمية توفير الموارد عن طريق صندوق بناء السلام، فإننا نرى أن الآلية الجديدة لبناء السلام التي توخاها رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٥ لا تقوم على ركيزة واحدة وإنما على ثلاث ركائز: لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وصندوق بناء السلام. وينبغي لهذه الكيانات الثلاثة أن تعمل معا وأن تنسق أنشطتها بشكل فعال مع أصحاب المصلحة الآخرين على المستوى القطري. وبطبيعة الحال، نتفق مع الرأي القائل إن العلاقة بين الصندوق واللجنة ينبغي أن تحدد بشكل واضح، وبصفة خاصة من أجل إزالة أي سوء فهم بأن صرف الأموال من مسؤولية اللجنة. وقد أحطنا علما مع التقدير بالتفسير الوارد في تقرير الأمين العام (A/62/138) فيما يتعلق بالتنسيق بين صندوق بناء السلام وآليات التمويل الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي بلد مثل سيراليون، حيث الخط رفيع جدا بين الانتعاش والتنمية، ليس من السهل دائما إقناع الجمهور العام بأن صندوق بناء السلام لم يُصمّم لدعم أولويات التنمية الوطنية القائمة، بل هو بالأحرى آلية مرنة للاستجابة للتحديات المبكرة أو المباشرة لعملية السلام.

صحيح، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره، أن نطاق صندوق بناء السلام كآلية للاستجابة المباشرة لا يتلائم تماما مع بلد مثل سيراليون التي تطورت بضع سنوات، متجاوزة حالة الهشاشة الشديدة التي أعقبت انتهاء الصراع مباشرة. ولكن بالقياس إلى الأثر الإيجابي الذي تركه الصندوق وما زال على جهود بناء السلام في ذلك البلد، يمكن استنتاج أن الصندوق يؤدي دورا محفزا في المراحل المختلفة – وأؤكد على عبارة ''المراحل المختلفة'' – في عملية بناء السلام في بلد ما.

وفي سيراليون، استمر صمت المدافع لأكثر من خمس سنوات. ووقعنا اتفاق سلام في عام ١٩٩٩. وتمتع البلد بسلام نسبي. واكتملت عملية نزع السلاح والتسريح. وبلغ البلد، نسبيا، مرحلة متقدمة في عملية بناء السلام. ولكننا واجهنا تحديات خطيرة تطلبت اهتماما فوريا. ولذلك، ونحن ممتنون لأن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام استجابا على النحو الملائم. ويحدونا الأمل أن بلدانا أخرى، لا سيما أقل البلدان نموا في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والتي بلغت نفس المرحلة أو ما يشبهها من عملية بناء السلام، ستستفيد هي الأخرى من اللجنة والصندوق.

إن تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137) وتقرير الأمين العام عن السنة الأولى من عمل بناء السلام (A/62/138) يشكلان مجلدا حافلا بالدروس المستفادة. وبعبارة أخرى، تعلمنا الكثير خلال الـ ١٢ شهرا الماضية من استجابات اللجنة والصندوق لحالتي سيراليون وبوروندي.

ولكن حينما نتطلع إلى المرحلة القادمة من عمل اللجنة، فإن سيراليون ترغب في أن تجري اللجنة مناقشة متعمقة للسياسات في أقرب فرصة ممكنة بشأن الوقت المناسب لإنهاء انخراطها في بلد ما. وبعبارة أخرى، إلى متى ستبقى سيراليون مدرجة في جدول أعمالها، آخذين بعين الاعتبار أن ولاية اللجنة تنيط بها كفالة أن يلقى البلد اهتماما مستمرا من جانب المجتمع الدولي؟

وهناك عدد من المعايير لقياس النجاح أو الفعالية لهذه الآلية الإبداعية لبناء السلام خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. وتكرر سيراليون التأكيد على أن النجاح ينبغي أن يقاس في الميدان وعلى أساس الأثر الذي تركته أنشطة اللجنة والصندوق على حياة الشعب في سيراليون، وبخاصة الشباب الذي ما زالوا يشكلون التحدي الأكبر لعملية بناء السلام.

لقد كانت سيراليون بمثابة حقل تجارب لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال صراعها الأهلي الذي استمر ١١ عاما. واليوم، في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، فإن سيراليون تشكل مرة أخرى مختبرا لجهود الأمم المتحدة في دعم عملية الإنعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع من خلال عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وقد استفدنا استفادة لا حد لها من هذا الدور، وأعتقد أن نتائج المختبر ساعدت وما زالت تساعد الأمم المتحدة في إعادة تحديد أهدافها واستراتيجياتها في عملياتها لبناء السلام. ومناشدتنا للأمم المتحدة ولكل من ساهموا في وصولنا إلى ما وصلنا إليه اليوم أن يستمروا في مساعدتنا بغية استدامة النتائج الإيجابية التي جنيناها وما زلنا نجنيها.

إننا نعتقد أن صندوق بناء السلام بمثابة صندوق طوارئ قصد منه سد الثغرات الخطيرة في عملية إنعاش البلدان الخارجة من الصراع. وبعبارة أخرى، فإن هدفه دعم الجهود الوطنية لمنع الانتكاس إلى الصراع وإرساء الأساس للتنمية. وانطلاقا من هذا الفهم، من المستصوب للجنة أن تحرص بشدة على الحد من التأخير في آلية الإنجاز لاعتبارات بيروقراطية.

إننا نتطلع بالآمال والتوقعات الكبيرة إلى تعزيز التعاون القائم بين لجنة بناء السلام وسيراليون.

السيد غياردو هرنانديز (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137) في ختام دورتها الأولى. ونحيي الريادة التي تحلى بها الممثل الدائم لأنغولا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام. كما أننا نرحب بالممثل الدائم لليابان كرئيس جديد للجنة، ونعرب له مجددا عن تمنياتنا لولايته بالنجاح. ونود كذلك أن نهنئ الممثلين الدائمين للنرويج وهولندا على الأعمال التي اضطلعا بها بوصفهما رئيسي التشكيلين القطريين المخصصين لبوروندي وسيراليون على التوالي.

وقد انقضى ما يزيد على العام على إنشاء لجنة بناء السلام في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة. وكانت التوقعات حينذاك عديدة وواسعة النطاق. وانعكس ذلك في البداية النشطة للجنة كهيئة جديدة. وتضمن ذلك إجراء مشاورات فيما بين الدول الأعضاء وتحديد المهام من جانب أمانة لجنة بناء السلام والفريق العامل التابع لصندوق بناء السلام.

ونذكر بأنه كان من الضروري أيضا الانخراط بقدر ما في التخطيط الاستراتيجي لكفالة المضي في عملنا بطريقة متسقة، بما في ذلك وضع إجراءات رصد واضحة وتحديد الإجراءات التي ستتخذ في الميدان. ومع ذلك، فإننا خلال هذا العام الأول ننظر إلى الإنجازات بتفاؤل على الرغم من إدراكنا للتحديات العديدة التي تواجهها اللجنة.

إن إعادة انتخاب السلفادور نائبا للرئيس، وعملها كمنسق للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، يدللان على التزامها بهذا الجهد.

وإذ أنشئت لسد فجوة في منظومة الأمم المتحدة ولتسهيل الانتقال من حفظ السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى بناء السلام، فإن اللجنة، بحكم تكوينها، توفر قيمة مضافة لدعم الأمم المتحدة حاضرا ومستقبلا للبلدان التي تقرر إلقاء السلاح وحل نزاعاتها من خلال الحوار والتشاور، وكل ذلك بغرض صياغة خططها للتنمية الوطنية.

ووجود بلدان مانحة قدمت خلال السنوات الأخيرة إسهامات، اتخذت شكل التعاون الاقتصادي والتقني والمالي مع بلدان مختلفة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يترادف مع وجود بلدان مثل السلفادور، التي تغلبت بدورها على العنف الداخلي. ونحن نريد أن نسهم من خلال تجربتنا الذاتية في المساعدة في توجيه القرارات أو التوصيات التي يمكن للجنة بناء السلام أن تعتمدها إزاء البلدان قيد النظر، وأعني سيراليون وبوروندي. لذا، فإن المسألة هي تضمين مبادرات محددة في رؤية يتقاسمها أعضاء اللجنة. والتقرير الأول الذي قدمته اللجنة في نهاية سنتها الأولى يعكس بعض التقدم والإنجازات، لكنه يبين أيضا العمل الذي لا يزال بحاجة إلى تنفيذ، ولا سيما في الميدان.

حقا، إن العمل المحدد للجنة ينبغي أن يتركز في الميدان فعلا، لأنه المكان الذي يؤمل أن تُلمس فيه مكاسب السلام. وفي رأينا أن وجود أعضاء من اللجنة في الميدان عبر زيارات مبرمجة أمر جوهري، يتيح للجنة إجراء تحليل وتحديد استراتيجيات.

وهناك التحدي المتمثل في رفع مستوى التنسيق مع مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، ومع آخرين من أصحاب المصلحة في الميدان، الذين يعرفون جيدا واقع الحال، أو مع مراكز البحث التي تعمل على تدعيم جهود بناء السلام.

إن السلفادور ترى أنه ينبغي لنا أيضا تعزيز صياغة استراتيجيات محددة، مثلما فعلنا في حالتي سيراليون وبوروندي، عبر استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق القيمة المضافة وتفادي ازدواجية الجهود. ويتوقع المجتمع الدولي أن تقدم اللجنة مساهمة ملموسة، ولم لا يتوقع ذلك؟ كما ينبغي لها أن تقدم توصيات عملية في مجالات أو سياقات محددة. والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي يأخذ ذلك في الحسبان، والذي تتشرف السلفادور بقيادته، سعى إلى تحليل وتجميع خبرات محددة عبر عمليات متنوعة بهدف توليف مجموعة من الدروس المستفادة من جانب منظومة الأمم المتحدة العاملة مع المجتمع الدولي. وحين يُلقى السلاح، قد يصبح من الضروري تعلم شكل جديد من التعايش، والمشاركة في مشروع إنمائي وطني مشترك.

وعلى الرغم من أن لكل عملية بناء للسلام خصائصها، وأن نجاحها يعتمد، طبعا، على التصميم السياسي للجهات الوطنية الفاعلة، فإن تنفيذ الدروس المستفادة يجب أن يكون مفيدا للبلدان قيد النظر. لذا، ينبغي ألا ننسى ضرورة إيجاد سجل تاريخي يسهم مستقبلا في مساعدة الأمم المتحدة على أن تصبح أكثر فعالية في أنشطة بناء السلام.

إن النموذج الذي اعتمده الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، والذي يستخدم مؤتمرات متلفزة تجمع بين الجهات الفاعلة في الميدان وأعضاء اللجنة، يعكس الانفتاح والمرونة اللذين يجب توافرهما في عملنا.

حقا، إنه فريق مفتوح باب العضوية، يرحب فيه بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لتقديم

مساهمتها المحددة لدعم السعي إلى حلول ميدانية دائمة في البلدان قيد النظر.

واستنادا إلى تجربتنا، نرى أنه لدى الخروج من صراع مسلح، من الضروري حشد إرادة مشتركة لتحديد أولويات في المديين القصير والمتوسط، والعمل على أساس هذه الأولويات. وينبغي ألا ننسى أن هناك العديد من الاحتياجات، بينما القدرة الوطنية محدودة في هذه الأوقات. لكن هناك بعض الجوانب التي، إذا لم يتم التعامل معها فورا، ربما تعود إلى الظهور وتعرض للخطر الاتفاقات السياسية القائمة بين الجهات الوطنية، بما في ذلك، على سبيل المثال، فرص إعادة الاندماج الاجتماعي وإيجاد فرص عمل للمقاتلين السابقين والشباب، وإصلاح قطاع الأمن. وهذه مجالات هامة حددها وحللها الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

إن السلفادور أعربت منذ البداية عن اعتقادها الراسخ بأنه لا ينبغي اعتبار لجنة بناء السلام مجرد هيئة للتعاون المالي، ولا بوصفها وسيطا بين المانحين والبلدان المستفيدة. كما أننا نعتبر أنه من المهم لأعضاء اللجنة أن يكونوا على دراية بالمجالات أو البرامج المزمع تمويلها عبر صندوق بناء السلام. ومع أنه من المهم الاستماع إلى السلطات الوطنية وتقييمها لأولوياتها، تبقى الطريقة التي ستستخدم فيها هذه الأموال في الميدان أكثر نجاحا، إذا استحضرت التجارب السابقة إلى الأذهان أيضا.

والحقيقة الواقعة لعالمنا اليوم تظهر أنه ليست هناك منطقة بعيدة من الصراعات المحتملة. لذا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تركز اهتمامها على التوازن الجغرافي حين تنظر في حالات البلدان. فإدراج بلد ما في جدول أعمال لجنة بناء السلام أو حذفه منه ينبغي التوافق عليه مع السلطات الوطنية لذلك البلد. وبالمقابل، ينبغي لإدراج بلدان جديدة أن يراعي رأي أعضاء اللجنة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشكر أمانة لجنة بناء السلام على دعمها. ففي إطار تلك الأمانة توازن جغرافي يغني وجهات نظر اللجنة بمدخلات وقائع إقليمية مختلفة.

السيد سولر توريوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أن أردد شكر المتكلمين السابقين على عقد هذه الجلسة للنظر في تقرير لجنة بناء السلام بعد سنة من عملها وعمل صندوق بناء السلام. وثانيا، يود وفد بلدي أيضا أن يقدم تهنئته إلى رئيس اللجنة المنتهية ولايته، الممثل الدائم لأنغولا، ويرحب بالرئيس الجديد، الممثل الدائم لليابان. كما نود أيضا أن نؤيد بيان وفد جامايكا باسم حركة عدم الانحياز التي تشكل جزءا من لجنة بناء السلام.

إننا، بصفتنا أعضاء في هذه الهيئة الجديدة، وشهودا على التقدم الذي أحرزته، نرحب بنتيجة السنة الأولى من عملها. لقد شهدنا كيف أثبتت اللجنة فعاليتها في جمع التمويل، وتركيز اهتمام العالم على البلدان المدرجة في جدول أعمالها. كما شهدنا أيضا كيف أدت دورا هاما بصفتها مراقبا حكوميا دوليا بشأن مسائل الإدارة، ومنها الانتخابات في سيراليون في ١١ آب/أغسطس. ولاحظنا كذلك مساهماتها في اتساق منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، مع صياغة الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. وشهدنا أيضا كيف أسهمت اللجنة في التعريف العملي لما يعنيه بناء السلام حقا، ضمن إطار الأمم المتحدة.

ونحن نرى أنه ينبغي للجنة، في هذه السنة الثانية، أن تركز جهودها على مواجهة مختلف التحديات الهامة، ومن بينها تعريف أساليب عملها، ومن الأمثلة على ذلك، تحديد متى ينبغي للجنة أن تحذف بلدا ما من جدول الأعمال؛ وتأكيد المساهمات الممكنة للمجتمع المدني في أعمال اللجنة؛

وتوسيع أثر عملها في الميدان بإعداد آليات للمتابعة بغية تقييم استراتيجيات بناء السلام في تلك البلدان؛ وتحديد العلاقة العملية مع هيئات أخرى معنية في الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية وهيئات دون إقليمية؛ وتحديد مواضع تقديم قيمة مضافة إلى عمل هيئات أخرى في الأمم المتحدة. وفي حالة مجلس الأمن، على سبيل المثال، نشعر بأن اللجنة يمكنها أن تضطلع بدور استشاري في الحالات التي تتطلب إنذارا مبكرا. وعلاوة على ذلك، نشعر أنه من الأهمية بمكان أن تنظر اللجنة في إمكانية إدراج دول أخرى في جدول أعمالها. وسيساعد ذلك الأمر أيضا على تعزيز دورها بوصفها منسقا لجهود الأمم المتحدة و المجتمع الدولي لبناء السلام.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي النظر في الطلب الذي قدمته غينيا – بيساو كي تدرج في جدول أعمال اللجنة، الوارد في الرسالة المؤرخة ١١ تموز/يوليه. كما نعتقد أنه سيكون من المستصوب للجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة أن تدرس المعايير المتعلقة بإدراج بلد من البلدان في جدول أعمال اللجنة، مما سيشكل نقطة مرجعية للمجتمع الدولي. ونرى أنه ينبغي لجدول أعمال اللجنة أن يحافظ على التوازن الإقليمي، وفقا للفقرة ١٢ من القرار الذي أنشئت بموجبه.

وفي الختام، نرى أنه ينبغي للجنة أن تضاعف جهودها في دورتها الثانية لكفالة تحقيق نتائج فعالة في الميدان وتفادي انتكاسة قد تقع ليس بسبب انعدام الإرادة، بل بفعل الحاجة إلى أساليب عمل ومعايير محددة بصورة واضحة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيمه مناقشة اليوم بشأن تقرير لجنة بناء السلام. وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كما نود أن نشكر الرئيس الأول للجنة التنظيمية، السفير غسبار مارتنز ممثل أنغولا، ورئيسي التشكيلتين القطريتين على العمل الممتاز الذي أنجز تحت قيادتهم.

إن لجنة بناء السلام نتيجة للإرادة الجماعية للدول الأعضاء لوضع آليات دعم للبلدان التي تسترد عافيتها مما لحقها من دمار جراء الصراعات. ويكتسي عمل اللجنة ونهجها النشط أهمية حاسمة إذا أردنا أن ننجح في جهودنا في الحيلولة دون عودة البلدان الخارجة من الصراع القهقرى إلى الصراع. وبكل تأكيد، نحن اعتبرنا في القارة الأفريقية أن إنشاء اللجنة يشكل خطوة هامة في تقديم المساعدة والدعم الضروري للبلدان الشقيقة في مساعيها لبناء السلام وتحقيق المصالحة والتنمية بعد انتهاء الصراع.

ويقدم التقرير السنوي الأول للجنة بناء السلام المعروض علينا عرضا مفصلا لأنشطة اللجنة خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. ويجسد الدور الجماعي الذي اضطلع به مختلف أعضاء اللجنة والحكومات الوطنية، والإسهامات القيمة التي قدمتها الأطراف الأخرى من أصحاب المصلحة ، مثل المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية.

وتلاحظ جنوب أفريقيا بارتياح جهود اللجنة لتقديم المشورة في مجال توطيد السلام في الأجل المتوسط والطويل إلى البلدان الخارجة من حالات الصراع، فضلا عن توفير التمويل من صندوق بناء السلام لمشاريع في ميدان توطيد السلام. وبما أن حالتي سيراليون وبوروندي تنظر فيهما لجنة بناء السلام في تشكيلتيها القطريتين، فإن اللجنة قد حققت نتائج طيبة بالفعل.

وخلال عامها الأول تحت القيادة الممتازة لأنغولا، استطاعت اللجنة العمل في إطار مرن لدى إقامة علاقات عمل مع جميع شركائها. وفي ذلك السياق، اعتمدت اللجنة نظاما داخليا مؤقتا، ومبادئ توجيهية مؤقتة بشأن مشاركة

المجتمع المدني، وصيغا قطرية للنظر في حالتي بوروندي وسيراليون، بينما انطلقت عمليات وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام.

ومن الأهمية بمكان أن تستمر الدول الأعضاء في دفع لجنة بناء السلام إلى الأمام. وفي ذلك السياق، يجب أن تظل اللجنة التنظيمية مركزا لتنسيق جميع أنشطة اللجنة، ويجب تعزيز دورها المركزي. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتحسين تلك العلاقات والمعايير المتعلقة بتحديد مجالات العمل الجديدة، هناك شعور بضرورة أن تتجاوز اللجنة الشواغل الإجرائية لتضطلع بأنشطتها بصورة كاملة في الميدان.

ونعتقد أنه سيتعين على اللجنة، في السنة المقبلة تحت القيادة المقتدرة لليابان، العمل على أن تحقق جهودها الرامية إلى تعزيز توطيد السلام نتائج عملية وملموسة بشكل أكبر. وسيحكم على اللجنة بناء على قدرتها على إحداث أثر فعلي في حياة الناس في فريتاون وبوجومبورا وما ورائهما. ونؤمن بأن نجاح عمل اللجنة في آخر المطاف يتمثل في تحويل جميع خططها وسياساتها العامة إلى أعمال ملموسة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه في تحقيق أكبر أثر ممكن في الميدان، بالاتفاق والتعاون الكاملين مع الحكومات الوطنية ووفقا لسياساتها العامة واستراتيجياتها.

وترى جنوب أفريقيا أن بناء السلام ينبغي أن يستند إلى الملكية الوطنية والشراكة الدولية. فالمشاريع السريعة الأثر وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها في بلد من البلدان الخارجة من الصراع أمران يكتسيان أهمية حاسمة لكفالة الاستقرار والتنمية في الميدان. ولذلك السبب، ينبغي توطيد وتعزيز الدعم القيم الذي يقدمه مجتمع المانحين لأنشطة لجنة بناء السلام إذا أردنا أن ننجح في تحقيق السلام والأمن والتنمية، لاسيما في المراحل المبكرة بعد انتهاء الصراع.

وفيما يتعلق بمسألة الملكية الوطنية، ينبغي أن نتأكد من أن للبلدان الخارجة من الصراع الملكية الكاملة من الصراع لعملية بناء السلام لما فيه صالح شعبها برمته. وفي ذلك الصدد، نعتقد بوجوب تمكين البلدان المعنية من الملكية الوطنية الحقيقية لدى تحديد أولويات بناء السلام. وعلاوة على ذلك، ورغم أنه ليس هناك جدل في أن لجنة بناء السلام تقوم بدور استشاري، ينبغي أن تكون مستعدة للاستماع إلى أولويات البلدان قيد النظر واحتياجاتها وآرائها. ففي نهاية المطاف، إن الزبائن الأساسيين للجنة هم البلدان الخارجة من الصراع.

لقد أنشئ صندوق بناء السلام من أجل الهدف المحدد المتمثل في تقديم المساعدة على تيسير أنشطة بناء السلام. وفي ذلك السياق، كان من المفهوم أن الصندوق يشكل حافزا لاجتذاب المساعدة والموارد الإنمائية الرسمية التي تمس الحاجة إليها، لاسيما في الوقت الذي يكاد ينعدم فيه الأمل في تحقيق النجاح صوب الانتعاش. ولذلك السبب، فإننا نأمل بأن يقدم توضيح بشأن دور صندوق بناء السلام.

وأخيرا، نتفق مع الرأي القائل بأن لجنة بناء السلام ينبغي أن تواصل تعزيز علاقتها مع الأجهزة والمؤسسات المعنية، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي قارتنا، ما زال الاتحاد الأفريقي يضطلع بدوره في ميدان بناء السلام، بما في ذلك من خلال اعتماد سياسة عامة معنية بالتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تعزز اللجنة، في العام المقبل، تعاونها مع الأجهزة المعنية في القارة الأفريقية. وتضطلع الأطراف الفاعلة مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الأفريقية وغيرها من الوكالات، مثل بنك التنمية الأفريقي، بدور

رئيسي في جميع جهود بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشيد بالسفير غسبار مارتنز ممثل أنغولا وفريقه المتفاني، الذي حظي بدعم مقتدر من مكتب دعم بناء السلام بقيادة مساعدة الأمين العام كارولين مكاسكي، على إسهامها ودورهما الريادي في جعل لجنة بناء السلام حقيقة اليوم. كما نهنئ السفير تاكاسو ممثل اليابان بانتخابه لمنصب الرئيس الجديد للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، ونود أن نؤكد له دعم غانا المتواصل، بوصفها عضوا ونائبا للرئيس، في التصدي للتحديات المتبقية التي تواجه اللجنة، والتي سلطت الضوء على بعضها في تقريرها السنوي الأول.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام بان كي – مون على تقديمه التقرير السنوي الأول بشأن صندوق بناء السلام، وأن يشيد بجهوده في مجال بناء السلام.

ونذكِّر بأن إنشاء لجنة بناء السلام على نحو مشترك، بموجب قرارين متزامنين للجمعية العامة ومجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية يجعلها آلية مؤسسية فريدة وأولى من نوعها في الأمم المتحدة. وتشكل اللجنة وصندوق بناء السلام، الذي يفترض أن يكون منفصلا ومستقلا عن اللجنة، دعامتين أساسيتين لهيكل بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة.

يجب ألاّ نغفل في نقاشنا عن الهدف النهائي الذي من أجله أنشئت لجنة بناء السلام، التي عليها أن تقوم بتعبئة الموارد الدولية وتنسيق جهود الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها لمنع عودة حلقة العنف من جديد إلى البلدان الخارجة من الصراع، وذلك باعتماد استراتيجيات لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع لضمان السلام الدائم والانتعاش والتنمية. ويتطلب ذلك مساعدة الحكومات الوطنية أو الانتقالية للدول التي مزقتها الحروب أو الدول الهشة في إعادة بناء مؤسسات الحكم الديمقراطي والمساءلة، والعمل على إصلاح القطاع الأمني والمصالحة والنهوض بثقافة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، يفترض أن تقوم لجنة بناء السلام بدور دعوي وحفاز في حشد المجتمع الدولي ليولي اهتماما مستمرا لهذه البلدان على المدى المتوسط والطويل، إلى أن تتمكن السلطات الوطنية من تطوير القدرة على الاضطلاع بعمليات بناء السلام بنفسها بعد مغادرة المساعدين الخارجيين.

إن الأشكال العديدة لاجتماعات لجنة بناء السلام تتيح فرصة نادرة لهيئات الأمم المتحدة للتفاعل مع مؤسسات بريتون وودز والمانحين الآخرين، بهدف منع الازدواجية في جهود بناء السلام. وتوفر اللجنة كذلك محفلا لمشاركة جماعات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، التي من خلال أنشطتها الشعبية يتم تعزيز احتمالات نجاح مبادرات بناء السلام على المستويين المحلي أو المجتمعي.

إن التقرير السنوي الأول للجنة بناء السلام (A/62/137) يسلط الضوء على بعض إنجازات اللجنة في السنة الأولى من عمرها. ورغم الصعوبات الهائلة التي واجهتها، نجح أعضاؤها في وضع الهياكل الضرورية، لبدء عمل هذه المؤسسة الجديدة ولو أنها غير مكتملة. ونظرا لقصر عمرها نسبيا، ما زالت لجنة بناء السلام، في طور الإنشاء، من أكثر من زاوية. وكما يشير التقرير السنوي الأول، ما زالت هناك تحديات كثيرة أمام اللجنة. وبعد سنة من إنشائها، لم يظهر بعد توافق واضح في الآراء بشأن جوانب ولاية اللجنة ولا أساليب عملها ولا علاقتها مع

هيئات الأمم المتحدة الأخرى أو الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة.

وينبغي أن تتوفر الموارد الكافية للجنة بناء السلام لتعزيز قدرتها على إدراج المزيد من البلدان في جدول أعمالها. ويتطلب ذلك أيضا إدخال المزيد من التحسينات على أساليب عملها، وأن تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة خلال السنة الأولى من عملها. ولذلك، فإن البلدان المؤهلة لكي يتم إدراجها في جدول أعمال اللجنة، ينبغي ألاّ يتم اختيارها على أساس الأرقام أو عامل الجغرافيا أو المنطقة، بل بحكم الضرورة والأهمية والواقع.

إن التقارير الموثوق بها التي ترد من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، في جملة مصادر أخرى، تثبت أن الحالة في غينيا – بيساو ما زالت هشة. ولذلك، تؤيد غانا إحالة طلب غينيا – بيساو المعلق إلى مجلس الأمن إلى لجنة بناء السلام. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للتوصل إلى توافق الآراء الضروري بشأن غينيا – بيساو.

وينبغي للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وكل الأطراف الفاعلة الأخرى المعنية، أن تبذل المزيد من الجهود لتعبئة دعم المنظمات الإقليمية. وفي حالة أفريقيا، فإن السياسة الإطارية للاتحاد الأفريقي بخصوص إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع، التي تشدد على الدبلوماسية الوقائية من خلال معالجة جذور الصراعات – مثل الفقر والإجحاف وعدم المساواة وغياب سيادة القانون والحكم الرشيد – ينبغي أن تعتبر أداة هامة للتعاون بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والبلدان الأفريقية لوضع استراتيجيات لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. والمزيد من التوضيح أمر مستصوب لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين اللجنة والصندوق، وفيما بينهما وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي ويتوقع أن تنجح لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في تعبئة المزيد من الموارد – المالية والتقنية وما شابه ذلك – إلى جانب استرعاء الإرادة السياسية الضرورية لتسهيل عملها وإضافة قيمة إلى جهود بناء السلام في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك بوروندي وسيراليون.

السيد ستيغز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن هولندا تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للبرتغال.

لقد كانت لجنة بناء السلام القطعة المفقودة من أحجية الأمم المتحدة للصور المقطوعة. وكان الهدف منها جسر الهوة بين الجهود المبذولة مباشرة بعد الصراع والانتعاش والتنمية على المدى البعيد. إن جسر الهوة أساسي في تحسين مصائر أفقر الفقراء على هذا الكوكب – البليون نسمة الذين يعيشون في الحضيض، كما يصفهم بول كولير في كتابه الأخير الذي يحمل العنوان نفسه. فحوالي ثلاثة أرباع البشر الذين ينطبق عليهم ذلك قد كابدوا مؤخرا حروبا أهلية – أو ما زالوا في أتونها. ونصف الحروب الأهلية هو نتيجة للانتكاس بعد انتهاء الصراع.

إن كسر حلقة الصراع لكي يتمكن البليون الذين يعيشون في الحضيض من الانعتاق من سجن الفقر هو ما يمكن أن تسهم فيه لجنة بناء السلام. وهذا أكثر ما نتطلع إليه، لكن من الواضح أن لجنة بناء السلام كانت في العام الماضي تبني زخما بوضع الاستراتيجيات وتحديد الأولويات بالنسبة لبوروندي وسيراليون. والتقارير المعروضة علينا اليوم

خلال هذه المناقشة المفيدة والهامة في الجمعية العامة (A/62/137 و A/62/138) تقودنا إلى ذلك الاستنتاج.

إن هولندا، بوصفها من أقوى المؤيدين للنظام الدولي والتنمية الدولية، تفخر بأنها قامت بدورها في البدء في هذا الجانب الهام من إصلاح الأمم المتحدة، ونحن فخورون بمواصلة تقديم الدعم لهذا الإصلاح. وفي هذه اللحظة، فإن سفير بلدي، فرانك مايور، رئيس التشكيل القطري المخصص التابع للجنة بناء السلام والمعني بسيراليون، يقوم بزيارته الثانية إلى ذلك البلد. فبعد الانتخابات السلمية والمنظمة والتنافسية حقا، يسعى سفيرنا إلى توسيع الشراكة بين سيراليون والمجتمع الدولي، لا سيما لجنة بناء السلام.

وينبغي أن تكون المساءلة المتبادلة في صميم تلك الشراكة – وفي الحقيقة في صميم أية شراكة ترعاها لجنة بناء السلام. ولهذا، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم، في المدى القريب، دمج إطار عمل للرصد والتقييم في الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام في بوروندي، وعلى المدى الطويل في سيراليون. وأنا أشير إلى الرصد لا من حيث استهلاك الوقت في العمليات الحسابية، بل التركيز، بصورة عامة، على الفجوات المحتملة في بناء السلام.

وفي هذه المرحلة تحديدا، نستطيع أن نعلن باطمئنان أن لجنة بناء السلام قد شرعت في عملها. وفي نهاية الأمر، سوف يحكم عليها من خلال النتائج في البلدان التي تعمل فيها، وليس في نيويورك. وكيما تتحقق هذه النتائج، ينبغي للجنة أن تعمل على تحقيق قدرتها كحافز للتنسيق القطري. وبنجاح الاجتماعات القطرية، نكون قد مهدنا السبيل لتحقيق ذلك. وينبغي ألاّ تكون اللجنة طبقة إضافية؛ وألا تضيف مزيدا إلى عبء البيروقراطية الذي تواجهه الدول المرهقة منه أصلا. بل ينبغي أن يكون لها قيمة مضافة باتخاذها مركز الصدارة في تشغيل وتحليل الجهود الجماعية المبذولة لبناء السلام – السلام الحقيقي، الذي هو أكثر من مجرد غياب الحرب.

ولذلك، نحتاج أيضا إلى الدعم المعزز لمكتب دعم بناء السلام. ومن الواضح أن اللجنة لا يمكنها أن تنجح بدون دعم كل الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى، الدولية منها والوطنية. وسنتمكن معا من بناء ذلك الجسر: الجسر الموصل بين الجهود المبذولة مباشرة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وبين الإنعاش طويل الأمد والتنمية. وهذه المؤسسة تدخل عامها الثاني الآن، ونحن نتفق مع أولويات اللجنة لفترة الـ ١٢ شهرا القادمة، ولا سيما الأولويات التالية: وضع استراتيجيات للخروج، واستحداث طرائق لمشاركة المجتمع المدني، ووضع التفاصيل لآلية رصد الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. وبعد ذلك، نعتقد أنه ينبغي للجنة أن تولي اهتماما أكبر أيضا للنجاحات السريعة، التي تعد أساسية لتحقيق السلام.

لقد قلت في البداية، إن لجنة بناء السلام كانت القطعة المفقودة في الأحجية المصورة. وبعد سنة واحدة ليس إلا، ليس واقعيا أن نظن أن القطعة الجديدة ستكون القطعة المناسبة تماما من كل النواحي. وهي ليست مناسبة تماما. فما زال هناك مجال واسع للتحسين. ولكن هناك شعور طيب – وربما عفوي – بأن القطعة ستدخل في مكانها الصحيح في المستقبل القريب إذا اجتهدنا بقدر كاف، وهولندا ستفعل ذلك.

السيد نتكيروتيمانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود بالنيابة عن وفد بلدي، أن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين على عقد هذا الاجتماع الهام بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/62/137)، وتقرير الأمين العام بشأن صندوق بناء السلام (A/62/138). كما يود وفد بلدي أن يشيد بعمل اللجنة التنظيمية برئاسة

أنغولا، ورئاسة السلفادور بالنيابة، وأن يرحب بحرارة باليابان بوصفها الرئيس الجديد للجنة بناء السلام.

وفضلا عن ذلك، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر المستحق لسعادة السيد يوهان ليفالد، الممثل الدائم للنرويج، على حسن القيادة الذي أبداه مرارا وتكرارا خلال الاجتماعات القطرية المخصصة بشأن بوروندي واجتماعات لجنة بناء السلام. كما أود أن أتقدم بخالص الشكر للسيدة كارولين مكاسكي وأعضاء فريقها على الدعم الهام الذي قدموه للجنة بناء السلام.

ويؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، بيد أنني أود أن أقدم بضع ملاحظات إضافية.

منذ إنشاء مؤسساتها المنتخبة بطريقة ديمقراطية، حققت بوروندي تقدما كبيرا في مجال بناء السلام، لا سيما التوقيع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على اتفاق وقف إطلاق النار الشامل مع آخر حركات التمرد، حركة قوات التحرير الوطنية. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقدير وفدي الواجب لجهود الميسر من جنوب أفريقيا، وترحيبه بمبادرة السلام الإقليمية، وبالدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بشكل عام.

وباختيار بوروندي ليكون أول بلد يستفيد من صندوق بناء السلام، دلّل أعضاء لجنة بناء السلام على التزامهم ببوروندي في بحثها عن الاستراتيجيات والطرق التي تمكنها من بناء سلام مستدام وإنعاش اقتصادها الوطني الذي سيولد التنمية المستدامة والمثمرة.

وحكومة بوروندي تقدر الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام وترحب بتقريرها الأول. فهو في المقام الأول يعمق وعي المجتمع الدولي بالاحتياجات الملحة من أجل التعافي على مستوى المجتمعات المحلية في بوروندي، وذلك من خلال المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الإنمائيين، الذي عقد يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو. ونحن سعداء بصفة خاصة لأن اجتماع المائدة المستديرة كان ناجحا. ويعول وفد بلدي على اللجنة في ضمان وفاء الشركاء والمانحين بالتزاماتهم.

ثانيا، عقدت اللجنة هنا في نيويورك عددا من الاجتماعات القطرية المخصصة بشأن بوروندي. وأتاحت تلك الاجتماعات فرصة للتفكير في مفهوم الحكم السياسي والإداري الرشيد في بوروندي، وجرى الاضطلاع بأعمال مماثلة لتحديد الأولويات الرئيسية لبناء السلام والحد من خطر الانتكاس إلى الصراع، ويهمنا بشكل مباشر تحديد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام واعتماده.

واليوم، فإن حكومة بوروندي التي تعمل مع كل أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، وبدعم من اللجنة، تقوم باستكشاف إمكانية إنشاء آلية للمتابعة. ويحرز العمل في هذا المجال تقدما ملائما.

وكما يوضح التقريران المعروضان علينا اليوم، فقد شهد عام ٢٠٠٦ بدء عمل لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام تحت القيادة المتفانية للسيدة كارولين مكاسكي. وكانت تلك الأعمال الأولية أساسية لتجربتها في بناء السلام في بلدان مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في العام الأول من عمر اللجنة. وفي حين أننا نرحب بالعمل المنجز حتى الآن، لا بد لنا من التأكيد على أن هناك الكثير ما زال يتعين عمله، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإطار الاستراتيجي وآلية المتابعة.

وما فتئ وفدي يعتقد أن لجنة بناء السلام ستنجز مهمتها بنجاح في مساعدة بلدي في جهوده لبناء السلام الدائم. لقد أدخل إنشاء لجنة بناء السلام بصيص أمل في

قلوب البوروندیین. وبدعم اللجنة، سیکون الهدوء والاطمئنان العلامة المیزة لتنفیذ برامجنا.

وبوصف بلدي عضوا في لجنة بناء السلام ومستفیدا منها، یود وفدي تقدیم بضع ملاحظات بشأن أنشطة اللجنة في المستقبل. أولا، إن مبدأ الملكیة الوطنیة یجب أن یبقى دائما حجر الزاویة في كل أنشطة اللجنة. ثانیا، یجب أن تمیز لجنة بناء السلام نفسها عن هیئات فرعیة أخرى للأمم المتحدة من خلال اعتماد إجراءات إبداعیة فیما یتعلق بالشفافیة والحلول التوفیقیة والمرونة. ثالثا، ینبغي للجنة أن تواصل العمل بالتعاون الوثیق مع الجمعیة العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالیة الدولیة.

وأود أن أختتم بیاني بالتأكید مجددا على التزام بوروندي بتحقیق النجاح، مما سیجعلها مصدر فخر للجنة بناء السلام وللأمم المتحدة.

الرئیس بالنیابة (تكلم بالفرنسیة): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

الأسقف میغلیوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكلیزیة): في البدایة، یود وفدي أن یعرب عن التقدیر للسفیر إسماعیل غسبار مارتنز، الممثل الدائم لأنغولا، على رئاسته المقتدرة خلال العام الأول للجنة بناء السلام. كما أود أن أعرب عن أطیب التمنیات للسفیر یوكیو تاكاسو، الممثل الدائم للیابان بمناسبة تولیه رئاسة اللجنة.

ویعتقد وفدي أن أفضل ضمانة لمنع نشوب الصراع التمتع الفردي والجماعي بالسلام الدائم. ولتحقیق ذلك في بلد یعیش مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، لا بد من التعرف على الاحتیاجات الخاصة لذلك البلد كیما یتسنى مساعدته وفقا لذلك خلال إرساء الأساس لسلام مستدام.

لذلك رحّب الكرسي الرسولي ترحیبا حارا بإنشاء لجنة بناء السلام باعتباره استجابة للحاجة إلى مزید من الاتساق والتنسیق الدولي لجهود بناء السلام في حالات ما بعد الصراع. وسیُقاس مدى نجاح اللجنة على أرض الواقع، وعلى أساس ما إذا كانت تحدث فرقا أم لا للمجتمعات والبلدان التي تعمل معها. والآمال المعلقة على ما یمكن أن تحققه اللجنة في البلدان الخارجة من صراعات مسلحة آخذة في التزاید. وینطبق ذلك بصفة خاصة على بوروندي وسیرالیون. فاللجنة تقوم هناك بأعمال لم یسبق لها مثیل، ولكن تركیز اللجنة على الملكیة والمسؤولیة الوطنیتین القویتین یعطینا أملا في النجاح في هذین البلدین اللذین یتم التركیز علیهما لأول مرة، وكذلك في غیرهما من الدول الخارجة من الصراع التي سیتم النظر فیها في المستقبل.

تشیر مناقشات ووثائق لجنة بناء السلام إلى أن أحد أهم التحدیات التي تواجهها هو إثبات أنها لیست بناءً فوقیاً وزائداً ومفروضاً على الأطراف المعنیة وأصحاب المصلحة الذین یعملون على أرض الواقع. بدلا من ذلك، ما یراد لها هو أن تحقق قیمة مضافة لجمل الجهود المبذولة لمساعدة الدول والمجتمعات الخارجة من الصراعات على الإدارة الناجحة لعملیة الانتقال الصعبة من الحرب إلى السلام والتنمیة المستدامین. وأصبحت هذه المهمة أكثر صعوبة لأن حالات ما بعد الصراع تسبب مشاكل متعددة ومعقدة تماما، وكلها تتنافس على العنایة الفوریة. ولتمكین لجنة بناء السلام من معالجة ذلك بطریقة ناجعة یتعین على المجتمع الدولي أن یواجه التحدي المماثل والمتمثل في تزوید اللجنة بالولایة والموارد اللازمة.

وأود أن أثني على الفریق العامل المعني بالدروس المستفادة للجهود التي یبذلها في جمع أفضل الممارسات والدروس المتعلقة بالقضایا الحاسمة لبناء السلام، وهو بذلك

يساعد لجنة بناء السلام على أن تتخذ قرارات أسرع وأن تتجنب في الوقت نفسه تكرار أخطاء الماضي.

والكرسي الرسولي راض عن إقرار المبادئ التوجيهية لمشاركة المجتمع المدني في لجنة بناء السلام. فهذه المشاركة ستكون بالغة الأهمية في الميدان، حيث تشارك المنظمات ذات التوجهات الدينية، بين أصحاب المصلحة الآخرين، مشاركة كاملة في التنمية البشرية وتتصدر في مجال تعزيز الحوار وصنع السلام والمصالحة بعد الصراع.

ويتابع وفدي المناقشات المستمرة بشأن ما ينبغي أن تكون عليه لجنة بناء السلام، وعلاقتها بعمليات حفظ السلام وإجراءاتها وأساليبها. وفي حين أن هذا جزء من عملية تطور اللجنة، ينبغي ألا تشتتها هذه المناقشات أو أن تعطلها عن أداء ولايتها المتمثلة في إحداث فرق في حياة الشعوب والبلدان، خشية أن تصبح مجرد منتدى آخر للنقاش.

ويسر وفدي أن يؤكد للجمعية اهتمامه المتواصل بعمل لجنة بناء السلام وأن يشجع اللجنة على متابعة تنفيذ مهمتها الصعبة المتمثلة في المساعدة على إعادة بناء حياة أفراد وبلدان بأكملها دمرتها الحروب. وستكون قد حققت هذه المهمة بالكامل عندما تصبح التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة في نهاية المطاف وتعزز بعضها البعض في البلدان التي عاشت دمار الصراع المسلح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد موتير (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن البند ١٠ من حيث صلته بالتقرير السنوي الأول للجنة بناء السلام (A/62/137). وكما نعلم جميعا، لن يتحقق السلام بشكل كامل بدون الحكم الرشيد والبرلمانات، التي هي من المؤسسات الكامنة في صلب الحكم وتؤدي دورا رئيسيا في عملية بناء السلام.

خلال العام الأول لعمليات لجنة بناء السلام، تولت الاجتماعات المخصصة لبلد محدد وهو بوروندي وضع عدد من الأولويات الحاسمة لتوطيد السلام والحد من خطر عودة البلاد إلى الصراع. ويسرنا أن نرى أن العمل الرامي إلى تحسين أساليب الحكم والديمقراطية كان في صلب هذه الأولويات. ويوصي تقرير لجنة بناء السلام، من بين أمور أخرى، بتعزيز قدرة البرلمان على سن وتعديل التشريعات الوطنية وضمان امتثالها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ولقد سعينا جاهدين إلى دعم جهود لجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون. إذ عملنا في بوروندي مع البرلمان لبناء قدراته في مجالي التشريع والرقابة. وبدأنا مع صندوق الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية تنفيذ أنشطة تهدف إلى تعزيز قدرات البرلمانيات، بما في ذلك المبادرات التي تهدف إلى الجمع بين البرلمانيات من جميع الأحزاب السياسية للعمل معا من أجل تعزيز حقوق المرأة.

وقبل كل شيء، أشركنا قيادة البرلمان هناك في مبادرة لتشجيع الحوار في محاولة لضمان أن يكون صنع القرار شاملا للجميع بقدر الإمكان. ولا يمكننا في الواقع أن نبالغ في تأكيد أهمية البرلمان بوصفه بوتقة المصالحة الوطنية في دور الوساطة الذي يؤديه بين مصالح المجتمع المتباينة، وخاصة في ظل خلفية ما بعد الصراع مباشرة في بوروندي.

وينسحب ما قلته للتو بشأن بوروندي على سيراليون. ونحن حريصون على أن نضمن لبرلمانها موقعا بارزا في جدول أعمال بناء السلام الخاص بلجنة بناء السلام والمجتمع الدولي عموما. وواجبنا نحو شعب سيراليون هو أن نضمن لعملية السلام الهشة هناك ألا تفشل. وعلينا أن نضمن ترفع ممثلي الشعب فوق المصالح الضيقة من أجل المصلحة

العامة. والاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، مستعد لمواصلة دعم الجهود الرامية إلى إقامة برلمانات تمثيلية وشفافة ويمكن الوصول إليها وخاضعة للمساءلة وفعالة.

وفي ضوء ذلك، سوف يرسل الاتحاد البرلماني الدولي بعثة إلى سيراليون لاستعراض سير عمل برلمانها ومساعدة السلطات البرلمانية على تحديد الاحتياجات الخاصة بهدف وضع مشروع شامل للمساعدة على تعزيز قدرة البرلمان على أداء أدواره في سن القوانين والرقابة والتمثيل بكفاءة أكبر. ويسعدني أن أضيف أننا نفعل ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ولدينا أمل كبير في أن تمد لجنة بناء السلام يدها إلى سائر بلدان ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، أسعدنا القرار المتخذ مؤخرا لإدراج ليبريا ضمن البلدان المؤهلة لتلقي الدعم في إطار صندوق بناء السلام.

لقد تضمن عمل لجنة بناء السلام خلال السنة الأولى العديد من المجالات التي تهدف إلى تحقيق مزيد من الاتساق في جهود بناء السلام التي تم فيها وضع البرلمانات المنتخبة ديمقراطيا في صدارة أولويات لجنة بناء السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد وهاب (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن خالص تقديره للبداية الممتازة التي بدأتها لجنة بناء السلام تحت قيادة السفير غاسبر مارتنز وفريقه. ونرحب بالسفير تاكاسو رئيسا جديدا للجنة، وأؤكد له ولفريقه على كامل دعمنا وتعاوننا. كما نهنئ مكتب دعم بناء السلام، برئاسة الأمين العام المساعد ماكاسكي، على العمل الممتاز الذي قام به في السنة الأولى من عمل اللجنة.

ونرحب بتقرير لجنة بناء السلام، الوارد في الوثيقة (A/62/137). وفي الواقع، يشعر وفدي بسرور بالغ لرؤية هذا التقرير السنوي الأول، الذي هو موضوعي ومفيد ومتسق في مضمونه ويأتي في الوقت المطلوب. ويتفق وفدي مع التقرير في تأكيده على أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه اللجنة الآن هو تعظيم تأثيرها على أرض الواقع لجعل بنيان الأمم المتحدة المعني ببناء السلام أداة فعالة للتعاون الدولي في دعم البلدان الخارجة من الصراع.

كما نرحب بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، الوارد في الوثيقة A/62/138. وإذ يبدو أن الإسهامات في الصندوق تتدفق بصورة تدريجية، نرى أنه ينبغي بذل مزيد من الجهد حتى يتسنى لمبادرات الصندوق أن تحقق الحد الأقصى من أثرها المتوخى.

وما زالت منظمة المؤتمر الإسلامي منخرطة في المبادرات الرئيسية الموجهة لسيراليون. وقد عُقد آخر اجتماع لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بسيراليون قبل أسبوعين هنا في الأمم المتحدة. ويكفل ما نجم عن ذلك من مداولات وما اتُخذ من قرارات أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستظل ملتزمة بجميع المبادرات ذات الصلة التي تستهدف ذلك البلد.

وفي ما يتعلق بانخراط منظمة المؤتمر الإسلامي على نطاق أوسع في لجنة بناء السلام، فإن إصرار المنظمة على البقاء ملتزمة بمساعيها يتجسد في البلاغ النهائي الذي صدر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، الذي عُقد هنا في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وأعرب وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي عن تقديرهم الذي لا لبس فيه للإسهامات الهامة للجنة بناء السلام خلال عامها الأول، فضلا عن المشاركة النشطة والبناءة للدول أعضاء المنظمة الأعضاء في اللجنة. ورحبوا بالدعوة الموجهة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي للاشتراك في اجتماعات اللجنة وأيدوا انخراطها المستمر في ذلك الصدد. وأخيرا، طلبوا إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي النظر في إمكانية تقديم إسهامات مالية إلى الأمين العام للمنظمة وتحويلها إلى إسهام في صندوق بناء السلام.

وفي الختام، نتمنى للجنة بناء السلام كل التوفيق وهي تواصل سعيها لتحقيق أهدافها النبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ١٠ و ١١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.